الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية

(2020 ـ 2040 م)

المحتويات

المحتوى	الصفحة
المحتويات	1
المقدمة	3
الباب الأول: الإطار الإستراتيجي لتنمية الموارد الرعوية	6
1.1 إطار إعداد الإستراتيجية	6
2.1 الموجهات الأساسية	6
3.1 الرؤية	6
4.1 الرسالة	6
5.1 الأهداف	8
الباب الثاني: برامج الإستراتيجية	10
1.2 برامج الأهداف الإستراتيجية	10
الهدف الإستراتيجي الأول: وقف تدهور الموارد الرعوية	10
1.1.2 برنامج الإدارة المستدامة للموارد الرعوية ودعم المنهجية التشاركية	10
2.1.2 برنامج تنظيم الاستخدامات المختلفة للمراعي ووضع آليات للحد من تأثيراتها السلبية	11
الهدف الإستراتيجي الثاني: التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية.	13
3.1.2 برنامج إعادة التأهيل والتحسين للمرعى	13
4.1.2 برنامج المحافظة على المصادر الوراثية والحد من تدهور الأراضي ، والتكيف مع تغير المناخ	13
5.1.2 برنامج تطوير نظم تربية المواشي وسلسلة الإنتاج الحيواني	13
الهدف الإستراتيجي الثالث: تنمية المجتمعات الرعوية وتحسين مستوى عيشها	15
6.1.2 برنامج تنظيم المربين وتعزيز النهج التشاركي	15
7.1.2 برنامج توثيق ومواءمة والاستفادة من المعارف التقليدية	15
2.2 برامج الأهداف التنفيذية	15
الهدف التنفيذي الأول : المسح والرصد الدوري وبناء قاعدة المعلومات الخاصة بالموارد الرعوية	
1.2.2 برنامج المسح والرصد الدوري وبناء قاعدة المعلومات الرعوية	16
2.2.2 تطوير وتفعيل آليات الإنذار المبكر والتخفيف من آثار الجفاف.	17
الهدف التنفيذي الثاني : تطوير المؤسسات والسياسات والتشريعات الرعوية العربية	
3.2.2 برنامج تطوير وتعزيز مؤسسات إدارة المراعي	17
4.2.2 برنامج تحديث وتعزيز تطبيق التشريعات الرعوية	18
الهدف التنفيذي الثالث: بناء القدرات في مجال إدارة المراعي	
5.2.2 برنامج إعداد الكوادر والفنيين في مجال المراعي	18
الهدف التنفيذي الرابع: تطوير البحث والإرشاد الرعوي والبيئي	
6.2.2 برنامج تطوير البحث العلمي في مجال المراعي	19
7.2.2 برنامج تطوير وتعزيز التوعية والإرشاد الرعوي	20
الباب الثالث : آلية تنفيذ الإستراتيجية	22
الباب الرابع : تقييم النتائج ومؤشرات نجاح تنفيذ الإستراتيجية	24
1.4 معايير أداء المشاريع	24
2.4 معايير الأداء الأخرى	24
3.4 مؤشرات تقييم نتائج تنفيذ برامج الإستراتيجية	25

الباب الخامس: تحليل النتائج والعائد البيئي والاقتصادي والاجتماعي من تنفيذ الاستراتيجية	28
الملاحق :	30
ملحق رقم (1) : الأوضاع الراهنة للمراعي و المجتمعات الرعوية في الدول العربية	31
ملحق رقم (2) :تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	39
ملحق رقم (3) مواءمة الاستراتيجية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وغاياتها	43
المراجع المستخدمة	45
فريق الإستراتيجية	47

المقدمة:

يتميز العالم العربي بأراضيه الرعوية والزراعية الشاسعة التي تتوزع على مناطق وتضاريس مختلفة ومتنوعة من حيث خصائصها البيئية المتمثلة في التربة والمناخ ومصادر المياه، والمنطقة العربية لديها الممكنات الطبيعية والبشرية والاقتصادية مما يجعلها قادرة على النهوض بقطاع تربية الحيوان وتوفير المنتجات الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، وتعتبر المراعي من أهم الموارد الطبيعية المتجددة في الوطن العربي، التي تتميز باتساع رقعتها وتباين أنظمتها الإيكولوجية والتنوع الكبير في مكوناتها الحية وغير الحية، وقدرتها على استعادة غطائها النباتي الرعوي، وتوفير جزء من احتياجات الثروة الحيوانية العلفية، هذا بالإضافة لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية .

تغطي المراعي الطبيعية المستدامة مساحة تقدر بحوالي 434.6 مليون هكتار، تمثل نحو 32.2٪ من المساحة الإجمالية للوطن العربي، وذلك وفق إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للعام 2017م. وتكمن أهمية المراعي في مساهمتها في الموازنة العلفية للثروة الحيوانية بما لا يقل عن 25٪، كما أن النشاطات التي تعتمد على المراعي الطبيعية توفر فرص عمل جيدة وتشكل مصدر رزق لأعداد كبيرة من السكان الذين يعتمدون عليها كليا أو جزئيا، وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن حجم القطيع العربي يقدر بحوالي 351.71 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال، ويتضح من هذه الإحصاءات أن توزيع الثروة الحيوانية يتركز في بعض الدول ومنها السودان والصومال والجزائر والمغرب وسوريا (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017م) .

خلال العقود الماضية تزايدت أعداد الثروة الحيوانية والطلب على اللحوم الحمراء في المنطقة العربية وذلك لعدة أسباب منها :زيادة عدد السكان، والتحسن في مستوى الدخل الفردي في عددٍ من الدول، وكذا الدعم المستمر لقطاع المربين في كثيرٍ من الدول العربية. وتربى حوالي 80 ٪ من أعداد الماشية في الدول العربية على المراعي الطبيعية عن طريق نمط الترحال أو شبه الترحال من مكان إلى آخر حسب توفر المرعى من حيث النوعية والكمية والمياه. كما أن حوالي 19 ٪ من الماشية تربى على نمط مستقر في القرى والمدن، هذا بالإضافة إلى التربية المكثفة (مزارع الألبان والتسمين الحديثة) التي أنشئت خلال العقود الأخيرة. وبصفة عامة، فإن الثروة الحيوانية في الدول العربية تعتمد في تغذيتها على مصادر مختلفة منها المراعي الطبيعية والمحاصيل العلفية والمخلفات الزراعية والصناعية والأعلاف المركزة و المركبة، وتستورد الدول العربية لتغطية احتياجات القطعان كميات كبيرة من الأعلاف بلغت عام 2016 نحو 3.9 مليون طن وبقيمة نحو 1.17 مليار دولار أمريكي.

وبمقارنة كميات الأعلاف المنتجة مع احتياجات الثروة الحيوانية يتضح وجود فجوة علفية تقدر بـ 47.3 مليون طن من المادة الجافة. ويعتبر من الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية العمل على سد هذه الفجوة وتقليص كميات الأعلاف المستوردة من خلال الاعتماد على تحسين المراعي الطبيعية العربية من حيث الإنتاجية والنوعية .

بالرغم من توفر المراعي الطبيعية و وجود أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية وتوفير مقومات تربية الحيوان في كثير من الدول العربية، إلا أن هذا القطاع مازال بعيدا عن تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية المرجوة.

حافظت المجتمعات الرعوية العربية وخلال عقود عديدة على مواردها الرعوية ، وذلك عائد إلى انتهاجها أساليب وتنظيمات اجتماعية ، وتشريعات وقوانين عرفية، وقيم دينية مناسبة لاستغلال تلك الموارد بشكل مستدام مثل نظام الحمى، غير أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي طرأت في الدول العربية أدت إلى فك الارتباط بين المراعي والمجتمعات الرعوية وضعف أو تلاشي دور المؤسسات التقليدية والقوانين العرفية. وقد نتج عن ذلك أن الموارد الرعوية أصبحت مشاعة مما نتج عنه سوء استغلالها، وتدهورها بسبب النشاطات البشرية ومنها الرعي الجائر، الاحتطاب، التوسع العشوائي الزراعي والحضري والتعديني والسياحي، بالإضافة إلى مشاكل ملكية الأرض (سواء كانت جماعية أو فردية أو ملك الدولة)، وعدم توفر المعلومات الدقيقة وغياب الوعي البيئي لدى فئات المجتمع الرعوي وصانعي القرار. كما أن معظم مكونات القطاع الرعوي (المراعي والحيوان) تتواجد في البيئات شديدة الجفاف والجافة وشبه الجافة التي تعرف با نخفاض إنتاجيتها، الأمر الذي جعل حوالي 80 ٪ من الثروة الحيوانية تربى على نمط الترحال الذي يتميز بتدني وتأرجح إنتاجيته.

وبالتالي فقد اتضح للدول العربية الحاجة إلى اعتماد نظم عصرية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية تشمل إحداث وتعزيز المؤسسات والتشريعات والأخذ بالتكنولوجيات الحديثة ، وقد عملت العديد منها على تحديث القطاع الرعوي وتطوير ونقل التقنيات في مجالات إعادة تأهيل المراعي وتنميتها وإدارتها المستدامة وفي زراعة وإنتاج الأعلاف، وتغيير نمط الإنتاج الرعوي، سعيا وراء إرساء أسس التنمية المستدامة للموارد الرعوية، وإيجاد قطاع رعوي جديد أكثر إنتاجا وتوازنا واستقرارا في كثير من البيئات الرعوية في الوطن العربي.

ويأتي إعداد وتبني هذه الإستراتيجية بمبادرة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار تنفيذ مكونات الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة، وتنفيذا لتوصيات الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية خلال انعقاد اجتماعها الأول بصلالة في سلطنة عمان خلال الفترة 6 ـ 7 سبتمبر2015م، وتتوافق مع خطة دعم الدول العربية في تنفيذ الإطار العالمي الجديد لتحييد تدهور الأراضي، والتي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في البحر الميت (إبريل 2018) ومجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية (أكتوبر 2018م)، وتتوافق ـأيضاـ مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2015 ـ 2030)، والاتفاقيات الدولية البيئية ذات الصلة وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي. و تهدف الإستراتيجية في المقام الأول إلى تحقيق التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية بالأخذ بطرق الإدارة العصرية والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة واعتماد المنهجية التشاركية لتفعيل دور المجتمعات المحلية، وخاصة الشباب والمرأة الريفية، دون إغفال الاستفادة من المعارف والتقنيات التقليدية الرعوية العربية.

وقد أعدت هذه الاستراتيجية لتسترشد بها الدول العربية في إعداد إستراتيجياتها وخطط عملها القطرية. كما تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية مسئولية الدعم الفني لجهود الدول العربية لإعداد وتنفيذ إستراتيجياتها وخططها وتنفيذ البرامج المشتركة لهذه الإستراتيجية. ويتطلب تنفيذها وتحقيق أهدافها العمل على المستوى الإقليمي، والشراكة، والدعم من قبل المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية والدولية المانحة، والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة، ومنها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNenveronment)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (ESCWA)، وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

ويمكن الاطلاع على تفاصيل الوضع الراهن للمراعي في الوطن العربي والتحليل الرباعي لنقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات في الملحقين الأول والثاني من الإستراتيجية.

الباب الأول: الإطار الإستراتيجي لتنمية الموارد الرعوية

1-1 إطار إعداد الإستراتيجية:

تم وضع هذه الاستراتيجية انسجاما مع ما يلي:

- الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2020 ـ 2030).
- خطة دعم الدول العربية في تنفيذ الإطار الإستراتيجي المستقبلي (2018 ـ 2030) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، والهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة والفقرة (3) منه، والتي أطلقتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2018م.
- الإطار الإستراتيجي (2018 ـ 2030) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.
- الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة والفقرة (3) منه.
- أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات العلاقة (ملحق رقم 2) والاتفاقيات الدولية البيئية، خاصة اتفاقية التنوع الإحيائي واتفاقية التغير المناخي.

2-1 الموجهات الأساسية:

تم إعداد هذه الإستراتيجية حسب الموجهات التالية:

- أهمية وقف التدهور المستمر الذي تعاني منه الموارد الرعوية العربية.
- إعطاء الأهمية والأولوية لتطوير العنصر البشري (المربين والكوادر المشرفين على الموارد الرعوية و الفئات الأخرى ذات العلاقة).
- اعتماد نهج الإدارة المستدامة الذي يأخذ بعين الاعتبار التناغم بين الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والبيئة.
- تبني المنهجية التشاركية في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشاريع وأنشطة الإستراتيجية.
- اتباع نظام السلاسل الإنتاجية المتكاملة من الإنتاج والتصنيع والتسويق.
- تبني الأساليب الحديثة في رفع مستوى الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع ذات العلاقة بالموارد الرعوية.

3-1 الرؤية:

مراع متوازنة تسهم بشكل ملموس في الأمن الغذائي و تحسن مستوى عيش المجتمعات الرعوية.

4-1 الرسالة:

- العمل على وقف أو الحد من العوامل المؤدية لتدهور الموارد الرعوية، وتحسينها، وإدارتها بشكل مستدام في إطار منهجية تشاركية.

5-1 الأهداف:

تعتمد هذه الإستراتيجية على ثلاثة أهداف إستراتيجية وأربعة أهداف تنفيذية، وهي كالتالي:

أ. الأهداف الإستراتيجية:

1- وقف تدهور الموارد الرعوية.

2- التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية.

3- تنمية المجتمعات الرعوية وتحسين مستوى عيشها.

ب. الأهداف التنفيذية:

1. المسح والرصد والتقييم الدوري ،وبناء قاعدة المعلومات الخاصة بالموارد الرعوية والإنذار المبكر.
2. تطوير المؤسسات والسياسات والتشريعات الرعوية.
3. بناء القدرات في مجال إدارة الموارد الرعوية.
4. تطوير البحث العلمي والإرشاد الرعوي والبيئي .

الباب الثاني: برامج الإستراتيجية

اعتمدت الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية أربعة عشر (14) برنامجا، سبعة منها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والسبعة الباقية لتحقيق الأهداف التنفيذية (جدول رقم 1)، وهذه البرامج بيانها كالتالي:

أ. برامج الأهداف الإستراتيجية:

1. الإدارة المستدامة للموارد الرعوية ودعم المنهجية التشاركية .
2. التوفيق بين الاستخدامات المختلفة للموارد الرعوية ووضع آليات للحد من تأثيراتها السلبية.
3. إعادة التأهيل والتحسين للمراعي .
4. المحافظة على المصادر الوراثية ومكافحة التصحر، والتكيف مع تغير المناخ .
5. تطوير نظم تربية المواشي وسلسلة الإنتاج الحيواني.
6. تنظيم المربين وتعزيز النهج التشاركي.
7. توثيق ومواءمة والاستفادة من المعارف التقليدية.

ب. برامج الأهداف التنفيذية:

1. المسح والرصد والتقييم الدوري وبناء قاعدة المعلومات الرعوية.
2. تطوير وتفعيل آليات الإنذار المبكر والتخفيف من آثار الجفاف.
3. تطوير وتعزيز مؤسسات إدارة المراعي.
4. تحديث وتعزيز تطبيق التشريعات الرعوية.
5. بناء القدرات للكوادر والفنيين في مجال المراعي.
6. تطوير البحث العلمي في مجال المراعي.
7. تطوير وتعزيز التوعية والإرشاد الرعوي .

جدول رقم (1) الأهداف الاستراتيجية والأهداف التنفيذية والبرامج

الأهداف الإستراتيجية	
الهدف الإستراتيجي	**البرامج**
1. وقف تدهور الموارد الرعوية.	1. الإدارة المستدامة للموارد الرعوية ودعم المنهجية التشاركية .
	2. تنظيم الاستخدامات المختلفة للموارد الرعوية ووضع آليات للحد من تأثيراتها السلبية.
2. التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية	3. إعادة التأهيل والتحسين للمراعي .
	4. المحافظة على المصادر الوراثية ومكافحة التصحر والتكيف مع تغير المناخ.
	5. تطوير نظم تربية المواشي وسلسلة الإنتاج الحيواني.
3. تنمية المجتمعات الرعوية وتحسين مستوى عيشها.	6. تنظيم المربين وتعزيز النهج التشاركي.
	7. توثيق ومواءمة والاستفادة من المعارف التقليدية.
الأهداف التنفيذية	
الهدف التنفيذي	**البرامج**
1. المسح والرصد والتقييم الدوري وبناء قاعدة المعلومات الخاصة بالموارد الرعوية	1. المسح والرصد والتقييم الدوري وبناء قاعدة المعلومات الرعوية. 2. تطوير وتفعيل آليات الإنذار المبكر والتخفيف من آثار الجفاف.
2. تطوير المؤسسات والسياسات والتشريعات الرعوية	3. تطوير وتعزيز مؤسسات إدارة المراعي . 4. تحديث وتعزيز التشريعات الرعوية وآليات تطبيقها.
3. بناء القدرات في مجال إدارة المراعي	5. تأهيل وتدريب الكوادر والفنيين العاملين في مجال المراعي.
4. تطوير البحث والإرشاد الرعوي والبيئي	6. تطوير برامج ومؤسسات البحث العلمي في مجال المراعي. 7. تطوير وتعزيز التوعية والإرشاد الرعوي.

1-2 برامج الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الإستراتيجي الأول: وقف تدهور الموارد الرعوية.

تعاني الموارد الرعوية في الوطن العربي من ضغوط كبيرة بسبب الازدياد الكبير في أعداد الحيوانات، والرعي المشاع، والاحتطاب، والتنزه، والتوسع العشوائي الزراعي والعمراني والتعديني والسياحي والحرائق وغيرها. وقد أدى ذلك إلى تدهور كمي ونوعي في المراعي، وإلى اختلال في التوازن بين الإنتاج الرعوي واحتياجات الحيوانات، كما نتج عن تدهور النظم البيئية الرعوية آثار سلبية منها: انخفاض خصوبة الأراضي الرعوية، زيادة سرعة جريان المياه السطحية ، انخفاض معدل ارتشاحها في التربة، انحسار التنوع الحيوي واتساع ظاهرة التصحر. كنتيجة لهذا التدهور تدنى مستوى معيشة المجتمعات التي تعتمد على هذه الموارد.

تحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى وقف أو الحد من الأساليب والعوامل والممارسات الخاطئة التي تتسبب في تدهور الموارد الرعوية. والغاية من هذا الهدف هو التنظيم والترشيد والإدارة المستدامة للموارد الرعوية وزيادة الإنتاجية وبالتالي الرفع من مستوى عيش المستفيدين منها بصفة دائمة.

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ البرنامجين التاليين:

1-1-2 برنامج الإدارة المستدامة للموارد الرعوية ودعم المنهجية التشاركية:

وهو يشتمل على المكونات الآتية:

أ. اعتماد السقف المناسب للحمولة الرعوية والعمل على إعادة التوازن بين الإنتاج والاستغلال، وذلك من خلال تحسين إدارة الثروة الحيوانية.

ب. تشجيع قطاع التسمين والتربية المكثفة ـ بدء عملية تسمين صغار الماشية مبكرا ـ لتخفيف الحمولة الرعوية.

ت. تطوير وتطبيق تقنيات حماية وإراحة المراعي، نظم الرعي (الدورات الرعوية الحديثة الملائمة) والاستفادة من التجارب الناجحة.

ث. العمل من أجل إيجاد الحلول الملائمة لإشكالية الاستخدام المشاع للأراضي الرعوية (عن طريق الإدارة المحلية التشاركية، التأجير، التوزيع، التخصيص أوغير ذلك) بما يلائم الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل بلد.

ج. الاستفادة من نظام الحمى التقليدي والتوسع في تطبيقه حسب الإمكانيات الاجتماعية والبيئية.

ح. تحديد والمحافظة على الأراضي الرعوية حسب التشريعات الوطنية لمنع التعدي عليها دون ترخيص من الجهة المسؤولة عنها .

خ. رفع الوعي العام لدى جميع شرائح المجتمع بأهمية الموارد الرعوية، والتأثيرات الكبيرة لتدهورها وتصحرها على الأمن الغذائي والتنوع الحيوي والتغير المناخي وعلى جميع

القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وإدراج ذلك في مناهج التعليم العام، ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة.

د. توفير مراقبين للمراعي بالأعداد والتجهيزات والتدريبات الكافية لحماية المراعي من التعديات.

ذ. إيجاد بدائل للحطب وتطبيق تقنيات ترشيد استخدام الحطب (أفران عصرية وأفران جماعية).

ر. تعميم استعمال الطاقات المتجددة في الأرياف لتوفير الكهرباء للعائلات الريفية المعزولة ولتجهيز نقط مصادر المياه.

ز. دعم وإكثار النباتات الرعوية المناسبة لبيئاتها.

2-1-2 برنامج تنظيم الاستخدامات المختلفة للمراعي ووضع آليات للحد من تأثيراتها السلبية:

موارد الأراضي الرعوية لها استعمالات عديدة ومتنوعة من أهمها: توفير الغذاء لحيوانات الرعي والنحل، وتوفير الغذاء والمأوى للحيوانات البرية ،وإنتاج النباتات الطبية والعطرية ،والفواكه (مثل التين الشوكي)، وبعض النباتات الأخرى للصناعات المنزلية، والألياف (مثل نبات الحلفا) وتساعد في المحافظة على المياه السطحية وارتشاحها في التربة وتوفير مواقع مناسبة للسياحة البيئية وغيرها. وكل هذه مصادر للدخل يمكن أن تعطي منتجا اقتصاديا، شرط أن تتم إدارتها بشكل منظم يراعي التوازن الايكولوجي والاجتماعي بما يضمن استدامتها ومساهمتها الفعالة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدول العربية. غير أن هذه الاستعمالات في غالب الأمر تتم بشكل شبه عشوائي مما يضر بالتوازنات البيئية والاجتماعية، ويؤثر على الموارد الرعوية وعلى المجتمعات الريفية.

ولأجل معالجة هذه الوضعية فقد تم تضمين هذا البرنامج المكونات التالية:

أ. وضع آليات ـ على شكل لجان وطنية ومحلية أو أشكال أخرى ملائمة ـ وتشريعات بهدف تحسين الحوكمة ،وتعزيز التكامل بين الاستخدامات المختلفة لأراضي المراعي لتحقيق التوازن بينها.

ب. إيجاد بدائل للحطب وتطبيق تقنيات ترشيد استخدامه مثل استخدام الأفران والمطابخ الحديثة ذات الكفاءة العالية في استخدام الحطب واستخدام مصادر الطاقة الأخرى المتاحة، خاصة الطاقات المتجددة ومنها الطاقة الشمسية.

ت. تقنين وضبط أنشطة التعدين وقلع الأحجار والأتربة والرمال حسب التشريعات والقوانين المنظمة لذلك.

ث. تدعيم دور المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في إنشاء وتجهيز وإدارة الموارد الرعوية للاستعمالات المختلفة.

ج. الحد من الآثار السلبية للتنزه العشوائي عن طريق التنظيم والتشريعات والتربية والتعليم والتوعية.

ح. تشجيع الشراكة بين القطاع العام و الخاص للاستثمار في قطاع المراعي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية:

تساهم الموارد الرعوية في الوطن العربي بشكل متفاوت بين الدول في توفير الغذاء للثروة الحيوانية بتكلفة اقتصادية منخفضة مقارنة مع المحاصيل العلفية المزروعة أو الأعلاف المركزة المستوردة أو الأعلاف المركبة. كما تتميز باحتياجاتها المائية القليلة. وتتميز المراعي الطبيعية في المنطقة العربية بطاقات كامنة كبيرة للإنتاجية الرعوية، ويمكن زيادتها للرفع من مساهمتها في تغذية الماشية بشكل كبير في حال تم تنميتها وإدارتها بشكل مستدام، وهذا سيزيد من دخل المربين ويحسن البيئة والتنوع الحيوي ويقلل أو يحد من العواصف الرملية والغبارية التي تتسبب في أضرار بيئية واقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة. ومن شأن تحسين المراعي وإدارتها المستدامة والرفع من إنتاجيتها أن تتوفر الأعلاف من المراعي الطبيعية وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانيات الدول من خلال تخفيض كميات الأعلاف المستوردة، كما أن تحسين المراعي سيساعد في زيادة تسرب مياه الأمطار في التربة لتغذية الخزانات الجوفية، وفي تحسين جودة المياه ووقف التصحر وزحف الرمال وتوفير بيئات مناسبة للتنزه. كما أن من شأن زيادة الغطاء النباتي المساهمة في الحد من التغير المناخي وتسهيل عملية التكيف معه، وهو ما يراد تحقيقه عبر تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المراعي المتدهورة وتحسين المراعي وبرنامج المحافظة على المصادر الوراثية والحد من تدهور الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ والبرامج الأخرى الواردة في هذه الإستراتيجية والتي يكمل بعضها بعضا.

ويتناول هذا الهدف ـأيضاـ إدخال تقنيات حديثة في تربية المواشي من أجل تحسين مردودية الإنتاج وجودته، وذلك بالعمل على تحسين تركيبة القطيع، سواء من حيث السلالات المستغلة أو التركيبة النوعية والتغذية السليمة، وكذلك خفض أعداد الحيوانات بما يتناسب وإنتاجية المراعي ومتطلبات إدارتها المستدامة، وهو ما من شأنه أن يرفع من كفاءة الأعلاف المستهلكة ومن مردودية الإنتاج. كما يتضمن برنامجا يهدف إلى تقوية الإنتاج الحيواني وإلى تطوير السلاسل الإنتاجية للمنتجات الحيوانية من الإنتاج إلى التسويق مرورا بالتصنيع، بهدف الرفع من قيمتها المضافة وزيادة دخل المجتمعات الرعوية وتحسين ظروف عيشها.

2-1-3 برنامج إعادة التأهيل والتحسين للمرعي:

يحتوي هذا البرنامج على المكونات التالية:

أ. تطوير وتطبيق تقنيات المحافظة على المياه والتربة والحد من الانجراف، واستخدام حصاد مياه الأمطار لزيادة ارتشاح المياه في التربة لتوفير الرطوبة للنباتات الرعوية وتغذية طبقات المياه الجوفية.

ب. استزراع وغرس النباتات والشجيرات العلفية بالمواقع المتدهورة على نطاق واسع، وعلى مساحات مناسبة يتم تحديدها من قبل كل بلد حسب إمكانياته البيئية والبشرية والمادية.

ج. وضع برنامج لنثر البذور الرعوية في مواقع الرعي الملائمة من حيث الهطول المطري لإعادة تأهيلها والمحافظة على التنوع الحيوي واستدامة المرعى.

د. دعم جهود إعادة تأهيل المراعي الخاصة، وذلك عن طريق تقديم الدعم المادي والتقني.

ه. إحداث وتطوير مراكز إكثار البذور والشتلات الرعوية الملائمة خاصة المحلية، وتطوير عمليات الإكثار بالكميات الكافية باستخدام التقنيات الحديثة، و التشجيع على تبادل الشتلات و البذور الرعوية بين الأقطار العربية.

و. تكثيف وحسن توزيع شبكة نقاط المياه في المناطق الرعوية لتوفير المياه للمجتمعات الريفية ولري الماشية وربطها بتنظيم الرعي قدر الإمكان.

ز. توفير الخدمات الضرورية في المواقع الرعوية (مخازن الأعلاف، الوحدات البيطرية، المخابئ الثلجية في المناطق الجبلية، وغيرها...) والاستفادة من توزيعها في عملية تنظيم الرعي.

ح. إعادة تأهيل المواقع المتأثرة نتيجة آثار النزاعات وعدم الاستقرار.

ط. إعادة تأهيل مواقع التعدين ومواقع إزالة الرمال والكسارات.

ي. تطبيق مفاهيم وتقنيات الإدارة المستدامة للمراعي المحسنة وتنظيم الرعي وفق الطرق الحديثة لضمان الاستدامة والاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

ك. تشجيع إنتاج الأعلاف من المخلفات الزراعية، وكذلك خزن الأعلاف الجافة والرطبة لتقليص العجز الحاصل في تغذية القطعان والحد من استيراد الأعلاف.

4-1-2 برنامج المحافظة على المصادر الوراثية والحد من تدهور الأراضي ، والتكيف مع تغير المناخ:

أ. إنشاء أو تطوير الأجهزة المؤسسية والتشريعية المسؤولة عن الأصول الوراثية للنباتات الرعوية لتعظيم الاستفادة منها وإنشاء بنوك للأصول الوراثية الرعوية العربية.

ب. إعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الخاصة بالمحافظة على المصادر الوراثية والوفاء بالالتزامات الدولية.

ج. دعم القدرات والتدريب في مجال إعداد مشاريع المحافظة على المصادر الوراثية ومكافحة التصحر والتكيف مع تغير المناخ.

د. بناء القدرات في مجال طرق وتقنيات إعداد المشاريع الموجهة للتمويل عن طريق الصندوق الأخضر التابع لاتفاقية باريس والصناديق البيئية الأخرى.

ه. تشجيع جميع الدول العربية على إعداد المشاريع وتقديمها للتمويل عن طريق الصندوق الأخضر التابع لاتفاقية باريس والصناديق البيئية الأخرى.

و. تعزيز آليات التمويل الذاتي لقضايا المراعي والمجتمعات الرعوية.

5-1-2 برنامج تطوير نظم تربية المواشي وسلسلة الإنتاج الحيواني:

وتتمثل المكونات الكفيلة بتحقيق أهداف هذا البرنامج في التالي:

أ. تطبيق الطرق العلمية في انتخاب القطيع بصفة دورية واستبعاد الحيوانات الضعيفة وغير المنتجة والمريضة.

ب. اختيار السلالات الحيوانية ذات الكفاءة العالية التي تتميز بمواصفات الإنتاج المستهدفة وبالتأقلم مع الظروف البيئية.

ج. وضع برامج دعم وتربية السلالات المحلية بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومربي الماشية.

د. اتباع نظام الترقيم في المواشي للإحصاء والإدارة السليمة بما فيها المتابعة الصحية والتنقل.

ه. ضبط وترشيد وتحسين عملية التوالد، من حيث الإدارة واستخدام التقنيات الحديثة في التكاثر واختيار الفحول.

و. توفير وتحسين التغذية الحيوانية و خاصة المكملة في الأوقات الحساسة من الدورة الإنتاجية.

ز. إنتاج الأعلاف في المناطق الملائمة والمروية والاستفادة من المخلفات الزراعية والصناعية في التغذية التكميلية للثروة الحيوانية.

ح. تحسين ظروف التربية المكثفة بالحظائر واستخدام التجهيزات الحديثة الملائمة.

ط. توفير الخدمات الصحية اللازمة للثروة الحيوانية لتحسين الإنتاجية.

ي. تشجيع الصناعات التحويلية للمنتجات الحيوانية (اللحوم، اللبان، الأصواف، الجلود).

ك. الرفع من القيمة المضافة للمنتجات الحيوانية الرعوية عن طريق المعالجة والتصنيع.

ل. تطوير أساليب التسويق واعتماد العلامات المرجعية وتطوير العلامات التجارية لتسويق المنتجات المحلية.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تنمية المجتمعات الرعوية وتحسين مستوى عيشها

لعبت المؤسسات التقليدية خلال عدة قرون دورا هاما في إدارة المراعي بشكل نتج عنه حفظ التوازن وتنظيم استغلال الموارد الرعوية المختلفة بكفاءة واستدامة، معتمدة في ذلك على القوانين العرفية والتعليمات الدينية والمعارف التقليدية وعلى انضباط المجتمعات الرعوية، ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي حدثت في الدول العربية فقد ضعف دور تلك المؤسسات أو ألغي دورها في عملية إدارة المرعى، ولم تستطع المؤسسات الحكومية الموكل إليها إدارة المراعي أن تقوم بسن أو تطبيق قوانين جديدة ملائمة قادرة على تحقيق الإدارة المستدامة للمراعي.

وقد أدى هذا الوضع إلى أن استغلال الموارد الرعوية أصبح مشاعا وإلى سيادة العشوائية في استغلالها، ممّا نتج عنه استنزافها وتدهورها وتصحر جزء كبير منها. وقد أثبتت التجارب أن المنهجية التشاركية والعمل في إطار شراكة مع المجتمعات الرعوية وتنظيماتها، خاصة المهنية كالتعاونيات والجمعيات، يساعد في التغلب على المعوقات والتحديات المطروحة بشكل جيد، ويساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، كما يحافظ على النظم البيئية ويحسن الإنتاجية والمردودية ويرفع من مستوى عيش المجتمعات الريفية.

انطلاقا من هذه المعطيات فقد تضمنت هذه الإستراتيجية البرنامجين التاليين:

6-1-2 برنامج تنظيم المربين وتعزيز النهج التشاركي :

تتلخص مكونات هذا البرنامج في التالي:

أ. تنفيذ برامج للتوعية والإرشاد حول الشراكة المجتمعية المحلية.
ب. تنظيم المنتجين في إطار تعاونيات أو جمعيات أو غيرها على المستوى المحلي وإدماجهم وإشراكهم في عملية التنمية وإدارة الموارد الرعوية.
ج. دعم إنشاء وتعزيز تجمعات للتعاونيات والجمعيات على المستوى الوطني والتنسيق بينها على مستوى الوطن العربي.
د. تقديم الدعم للمؤسسات المجتمعية والجمعيات والتعاونيات وتعزيز قدراتها الإدارية والمحاسبية والفنية.
ه. توفير الخدمات الأساسية لسكان الريف (البنيات التحتية والمدارس الريفية والصحة وغيرها) لأجل تحسين الظروف المعيشية و ضمان استقرار المجتمعات المحلية.
و. إعطاء التنظيمات الرعوية دورا في أعمال التنمية الرعوية وتحسين المراعي، وتعزيز قدراتها في هذا المجال.
ز. تنمية الشباب والمرأة الريفية وتعزيز دورهما كشريكين في برامج ومشاريع التنمية والإدارة المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية.
ح. دعم المربين لتطوير المنتجات الرعوية وغير الرعوية في المناطق الرعوية مثل زراعة النباتات التي تعتبر مراعي جيدة لنحل العسل والنباتات الطبية والعطرية والتين الشوكي ...الخ .
ط. تطوير صناعة وأساليب تسويق هذه المنتجات وتنظيم معارض لها.
ي. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المجالات.

7-1-2 برنامج توثيق ومواءمة والاستفادة من المعارف التقليدية:

تتلخص مكونات هذا البرنامج في التالي:

أ. حصر وتوثيق ودراسة المعارف التقليدية الرعوية في المنطقة العربية.
ب. تطوير ومواءمة المعارف التقليدية الملائمة.
ج. تعظيم الاستفادة منها وحمايتها.
د. حماية الملكية الفكرية للمجتمعات المحلية على معارفها التقليدية في إطار القوانين واللوائح الوطنية والدولية ذات الصلة.
ه. تبادل ونشر المعارف التقليدية الناجحة بين الدول العربية وغيرها.

2.2 برامج الأهداف التنفيذية :

الهدف التنفيذي الأول: المسح والرصد الدوري وبناء قاعدة المعلومات الخاصة بالموارد الرعوية:

يرمي هذا الهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لإعداد الإستراتيجيات والخطط ومشاريع التنمية، ومتابعة تطور حالة النظم الرعوية بجميع مكوناتها البيئية والبشرية وإنتاجيتها ،وكذا آثار ونتائج مشاريع التنمية المستدامة المنفذة. وسيتم تحقيق هذا الهدف التنفيذي من خلال القيام بالقياسات

الحقلية واستخدام التقنيات الحديثة لرصد وتقويم الموارد الأرضية وإعداد الخرائط اللازمة لتحديد الأراضي الرعوية وتصنيفاتها، ودراسة حالة المجتمعات الرعوية بشكل دوري، وإنشاء قواعد معلومات لتوفير إطار مرجعي ونظام معلوماتي مناسب للرصد والمتابعة الدورية.

كما يرتبط تحقيق هذا الهدف بتطوير آليات للتنبؤ بالتغيرات المناخية والمؤشرات المختلفة قصد إنذار المربين ومختلف الفاعلين بحدوث موجات الجفاف الحادة والكوارث الطبيعية، خاصة مع توقع ازدياد تكرار حدوثها في المستقبل بسب التغيرات المناخية، وكذا الكوارث غير الطبيعية الناتجة عن النزاعات والحروب وغيرها.

وتتمثل البرامج الكفيلة بتحقيق هذا الهدف في التالي:

2.2.1 برنامج المسح والرصد الدوري وبناء قاعدة المعلومات الرعوية:

ويشتمل هذا البرنامج على المكونات التالية:

أ. إجراء المسح وإعداد خرائط الموارد الرعوية وبناء قاعدة المعلومات الضرورية لتحقيق إدارة سليمة للموارد الرعوية العربية.

ب. إعداد دراسة تقدر بالأرقام تكلفة تدهور الأراضي الرعوية الناشئة عن تدني الإنتاجية وتقلص التنوع الحيوي وغير ذلك. وستمكن نتائج هذه الدراسة من توفير الأرقام والبيانات والمعلومات الضرورية المطلوبة لإقناع صانعي القرار بأهمية المراعي وإعادة تأهيل المتدهور منها وتنميتها والإدارة المستدامة لها، وبالآثار الايجابية الكبيرة لذلك على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية.

ج. تقدير العائد بالأرقام عن تنفيذ الاستراتيجية على جميع الموارد والتنوع الإحيائي والتغير المناخي وعلى الأمن الغذائي و المجتمع والاستقرار ...الخ.

د. القيام بالدراسات الاقتصادية الاجتماعية وتلك الخاصة بالثروة الحيوانية الرعوية.

ه. وضع المؤشرات والقيام بالرصد الدوري للموارد الرعوية والحيوانية والبشرية لمتابعة التطورات وتقييم نتائج المشاريع.

و. اختيار مواقع رعوية لحمايتها كنقاط مراقبة ومتابعة لتغييرات الغطاء النباتي وكمصادر للمحافظة على التنوع الحيوي ولإكثار البذور الرعوية.

ز. تطوير استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الحصر والرصد، خاصة الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

ح. إنشاء قاعدة البيانات القومية.

ط. وضع خرائط للمناطق الرعوية على المستوى الوطني للاستفادة منها في تنظيم الرعي.

ي. توثيق نباتات المراعي من خلال تحديث وتطوير المعشبات القائمة وإنشاء معشبات جديدة إلكترونية.

2.2.2 تطوير وتفعيل آليات الإنذار المبكر والتخفيف من آثار الجفاف:

يشتمل هذا البرنامج على المكونات الآتية:

أ. إنشاء آلية الإنذار المبكر تكون ممثلة فيها جميع الجهات ذات العلاقة مثل الأرصاد الجوية. والمؤسسات البحثية والسلطات المختصة وغيرها.

ب. استخدام أحدث التقنيات والتجهيزات في تطوير آلية الإنذار المبكر وطرق عملها.

ت. وضع برنامج خطط طوارئ لرصد ومواجهة موجات الجفاف والكوارث الطبيعة وخلافها.

ث. تقديم خدمات آنية لتساعد في إدارته بشكل يمكن من نجاعة الاستجابة للطوارئ والمستجدات.

الهدف التنفيذي الثاني: تطوير المؤسسات والسياسات والتشريعات الرعوية :

تلعب التشريعات الرعوية والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص دورا مركزيا في تحقيق التنمية والإدارة المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية. وإن من شأن سن القوانين الملائمة وتطبيقها بشكل جيد ،وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وبالأعداد الكافية والمجهزة، وكذلك تطوير وتعزيز المؤسسات أن تساهم في المحافظة على الموارد وترشيد استخدامها ومنع أو الحد من التدهور وسوء الاستغلال.

ويتضمن هذا الهدف برنامجين من أجل تعزيز دور المؤسسات بمختلف أنواعها الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وتطوير وتعزيز تطبيق التشريعات والقوانين الملائمة بما يخدم التنمية والإدارة المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية، وهما:

3.2.2 برنامج تطوير وتعزيز مؤسسات إدارة المراعي:

ويتضمن المكونات التالية:

أ. تعزيز المؤسسات على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والأقاليم، سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو توفير الموارد البشرية المدربة والموارد المالية الكافية وكذا اللوائح التنظيمية الملائمة.

ب. تبني نظرة موحدة من قبل كل الأطراف وإحداث آليات للتنسيق بين الجهات المؤسسية ذات العلاقة بالمراعي والمجتمعات الريفية.

ج. تعزيز مؤسسات المجتمع الرعوي، ومنها التعاونيات والجمعيات، ودعمها فنيا وتنظيميا.

د. إحداث وتعزيز أجهزة مراقبة المراعي ومدها بالعدد الكافي من الموارد البشرية المدربة والتجهيزات لحماية المراعي من التعديات حسب مقتضيات القوانين والتشريعات المعتمدة.

ه. إعداد وتطوير السياسات والتشريعات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للموارد الرعوية.

4.2.2 برنامج تحديث وتعزيز تطبيق التشريعات الرعوية:

و يحتوي على المكونات الآتية:

أ. إحداث وتطوير أجهزة لمراقبة المراعي وحمايتها من التعديات، ودعم تطبيق القوانين والتشريعات الرعوية.

ب. تعزيز الاستفادة من النظام الاسترشادي العربي بشأن الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية، الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ج. تعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالموارد الرعوية لضمان التطبيق الجيد والمحكم للقوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بالإدارة والتنمية المستدامة للمراعي من خلال تطوير وتشكيل وتفعيل اللجان الوطنية للمراعي.

د. تعزيز آليات التنسيق العربي في مجال التشريعات وخطط العمل وصولا لسياسات رعوية عربية مشتركة.

ه. اعتماد وتطوير آليات تطبيق القوانين الرعوية والتنسيق بين كل الجهات ذات العلاقة في ذلك.

الهدف التنفيذي الثالث : بناء القدرات في مجال إدارة المراعي:

يعتبر العنصر البشري المحور الأساسي في النظم الرعوية في الوطن العربي، ويتطلب تحقيق التنمية لهذه النظم وإدارتها المستدامة والرفع من إنتاجيتها توفر كوادر وفنيين من ذوي المعارف الجيدة والخبرة والمهنية الواسعة، للإشراف على العمليات الفنية والإدارية والتنموية على جميع المستويات ، خاصة إدارة شؤون المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع الرعوي والقطاع الخاص.

ويتطلب وضع الخطط والمشاريع وتنفيذها والإشراف عليها وتقييمها لتحقيق الأهداف المضمنة في الإستراتيجية توفر كوادر فنية بكفاءة عالية وبالأعداد والتأهيل الكافيين. ويعتبر إعداد الكوادر والفنيين بالكفاءة المطلوبة والتدريب المستمر للعاملين في قطاع المراعي لبنة أساسية للبناء المؤسسي الجيد وتحقيق التنمية المستدامة، ويشمل هذا الهدف التنفيذي البرنامج التالي:

5.2.2 برنامج إعداد الكوادر والفنيين في مجال المراعي:

ويضم هذا البرنامج المكونات الآتية:

أ. إنشاء برامج بالجامعات والمعاهد العلمية لإعداد المهندسين والفنيين في المجالات الإيكولوجية والإدارة والتنمية المستدامة للمراعي .

ب. التأهيل والتدريب المستمران للعاملين في مجال المراعي.

ج. تدريب المربين والمنتجين في مجالات المهن ذات العلاقة بالإنتاج والتحويل والتسويق للمنتجات المختلفة المرتبطة بالمراعي.

د. دعم مؤسسات التعليم والتدريب في مجال المراعي بالمدربين الأكفاء والتجهيزات الملائمة والحديثة والضرورية.

ه. إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي من ضمن العمل العربي المشترك الذي تشرف عليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية والشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية.

الهدف التنفيذي الرابع: تطوير البحث والإرشاد الرعوي والبيئي:

تهدف الإستراتيجية من وراء هذا الهدف التنفيذي إلى تعزيز البحث العلمي ليواكب التحديات التي تواجهها الموارد والمجتمعات الرعوية في الوطن العربي، إذ تعتبر الأبحاث العلمية والتطبيقية النبراس الذي ينير طريق العمل في مجال الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية. ويتم الاعتماد على البحث العلمي في دراسة وتذليل الصعوبات في المجالات المختلفة، ويتضمن ذلك البحوث المتعلقة بالتنوع الحيوي والرفع من الإنتاجية وتطوير المصادر الوراثية والبذور لتحسين المراعي وتطوير الإنتاج الحيواني والنباتي.

ويلعب الإرشاد دورا هاما في نشر المعلومات والتقنيات التي يتوصل إليها البحث العلمي ونقل التكنولوجيات التي تتلاءم مع الظروف والمعطيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية. ولكي تحقق أهدافها يتوجب على العملية الإرشادية أن تنتهج الطرق العصرية والتشاركية والوسائل الحديثة في جمع ونقل المعلومة في الزمان والمكان المناسبين، كما يجب أن يتمتع الجهاز الإرشادي بالكفاءة والمرونة والجاهزية وأن يكون قريبا من المنتجين.

وتلعب التوعوية الدور الرئيس في إعطاء المراعي المكانة التي تستحقها ضمن أولويات برامج التنمية العامة، كما تسعى إلى إقناع كل مستعملي الأراضي الرعوية بالمحافظة عليها من سوء الاستغلال ومن التلوث والتدهور. والتوعية في مجال المراعي يجب أن توجه إلى كل فئات المجتمع، خاصة للمربين وصانعي القرار والجهات الحكومية المختلفة والمعنية بتطبيق القوانين والتشريعات وتشجيع الاستثمار والمحافظة على البيئة. كما يجب أن تبدأ التوعية مبكرا على مستوى التعليم في جميع مراحله وأن تستخدم كل الوسائل الحديثة من وسائل مرئية ومسموعة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

ويتضمن هذا الهدف التنفيذي البرنامجين التاليين:

6.2.2 برنامج تطوير البحث العلمي في مجال المراعي:

ويشمل هذا البرنامج تعزيز وتطوير ودعم الأبحاث في المجالات التالية:

أ. طرق وتقنيات الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية.
ب. البحث العلمي النظري والتطبيقي الرعوي في مراكز الأبحاث العلمية والجامعات وتطوير قدراتها وتعزيز التنسيق فيما بينها.
ج. المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الرعوية.
د. الأنواع النباتية المستخدمة لإعادة تأهيل وتنمية المراعي في البيئات العربية المختلفة.
ه. تقنيات المحافظة على المياه والتربة وحصاد مياه الأمطار لتحسين المراعي الطبيعية بالوطن العربي.
و. تحسين المراعي وتخزين الكربون.

ز. رفع كفاءة الإنتاج الحيواني الرعوي.
ح. تنويع اقتصاديات المجتمعات الرعوية.
ط. الربط بين البحث والإرشاد والتدريب للاستفادة من نتائجها في مجال التنمية المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية.
ي. العمل على تجميع وتوثيق المعارف التقليدية في المجتمعات الرعوية العربية وتطويرها والاستفادة منها.
ك. إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تشخيص حالة المجتمعات الرعوية، وتفاعلاتها مع نظم الإنتاج الرعوي، وتحديد أنسب السبل لتطويرها، والرفع من مستوى عيشها وتحقيق استقرارها ورفاهيتها.

7.2.2 برنامج تطوير وتعزيز التوعية والإرشاد الرعوي:

يعاني قطاع الإرشاد الرعوي في الوطن العربي من عجزٍ كبيرٍ في تأدية مهامه في خدمة القطاع الرعوي، كما تعاني أجهزة الإرشاد الرعوي من العديد من الصعوبات أهمها النقص في الكوادر المتخصصة في الإرشاد الرعوي سواءً على المستوى المركزي أو المحلي وعدم كفاية برامج العمل الإرشادي لتتبنى ممارسات الإدارة المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية.

إن تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يستوجب إحداث وتعزيز إرشاد رعوي وبيئي قوي ذي كفاءة عالية بما يتناسب والتحديات المطروحة والطموحات، وذلك عن طريق تعزيز المؤسسات الإرشادية وتطوير وتطبيق برامج وحزم إرشادية متطورة، باستخدام أحدث الأساليب والطرق. ويتضمن هذا البرامج المكونات التالية:

أ. إنشاء وتعزيز أجهزة الإرشاد الرعوي في الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية والخاصة في الدول العربية ودعمها بالكوادر المؤهلة بالأعداد الكافية.
ب. تطوير الإرشاد الرعوي الخاص بعمليات الرعي والإنتاج الحيواني والاستعمالات الرعوية الأخرى لفائدة كل الفئات ذات العلاقة بالموارد الرعوية.
ج. الاعتماد على سياسة التدرج في تنفيذ البرامج التنموية المقترحة في مجال حماية وصيانة المراعي وتبني فكرة مراكز الإشعاع الإرشادي في تنفيذ برامج الإرشاد الرعوي.
د. إعداد المادة الإرشادية والتوعوية الكافية في مطويات وأفلام وبرامج تلفزيونية وإذاعية وغيرها بالجودة والكم الكافيين لتغطية الاحتياجات التوعوية والإرشادية في مجال الإدارة والتنمية المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية.
ه. استخدام طرق التواصل الحديثة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، لإيصال الرسائل الإرشادية والتوعوية للمجموعات والأفراد المستهدفين.
و. استخدام الطرق الحديثة المعتمدة في العملية الإرشادية وملاءمتها للظروف الخاصة للمجتمعات الرعوية العربية.
ز. إعداد موسوعة إلكترونية لنباتات المراعي في المنطقة العربية ووضع رابط لها على صفحة الشبكة العنكبوتية للمنظمة.

ح. تعزيز مساهمة الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية وصفحتها على الإنترنت في الإرشاد الرعوي والتوعية البيئية.

ط. رفع الوعي البيئي العام لدى جميع شرائح المجتمع بما فيهم صانعي القرار والمربين والمتنزهين، بأهمية الموارد الرعوية والمحافظة عليها وإدارتها المستدامة.

ي. اعتماد نهج الإرشاد التشاركي في العمليات الإرشادية والتوعوية الموجهة للفئات المستهدفة.

ك. دعم وتعزيز برامج التوعية والإرشاد حول أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في حماية وتنمية المناطق الرعوية.

الباب الثالث: آلية تنفيذ الإستراتيجية

تضمنت هذه الإستراتيجية عدة برامج ترمي كلها إلى تحقيق الأهداف السبعة المحددة. والبرامج اشتملت على مكونات وضعت لتكون أساسا لإعداد الخطط والمشاريع لتحقيق التنمية والإدارة المستدامة للموارد والمجتمعات الرعوية، على جميع المستويات المحلية والقطرية والإقليمية.

ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية إعداد الخطط والمشاريع وإيجاد التمويل اللازم لها، والأخذ بالتدابير المؤسسية والتشريعية، والعمل كما هو مضمن في الإستراتيجية بمنهجية تشاركية تشمل المربين وتنظيماتهم المهنية، والمجتمعية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، وإدماج الفئات الشابة والمرأة في الإدارة والتنمية. وتعتبر اللامركزية والحوكمة الجيدتين شرطا ضروريا لتنفيذ المشاريع بشكل جيد وشفاف وبكفاءة عالية لأجل تحقيق الأهداف المنشودة.

ويشكل النقص في التنسيق بين الجهات المختلفة ذات العلاقة بإدارة وتنمية المراعي والمجتمعات الرعوية في الدول العربية إشكالية كبيرة تحد من كفاءة الجهود المبذولة، وتعقد الإجراءات، وتؤدي إلى فشل التجارب التنموية ،وتحول دون تطبيق القوانين الخاصة بالمراعي بالشكل المطلوب. وبالتالي فإنه من الضروري جدا إحداث التنظيمات واللجان الوطنية للتنسيق بين كل الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني والمحلي، بما يتلاءم مع كل دولة، حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية، شاملة على سبيل المثال لا الحصر وزارات أو قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية، البيئة، المياه، الداخلية، المالية ، البلديات والجهات المسؤولة عن الغابات والقضاء والشرطة وممثلي السكان والجمعيات والتعاونيات المهنية وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها.

ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية بأن يتم التعامل مع النظام الرعوي على أنه نظام بيئي إيكولوجي متكامل متوازن يجب الحفاظ على توازنه و العمل على استرجاع التوازن المفقود في كثير من البيئات والمناطق الرعوية.

ولكي يمكن تنفيذ الإستراتيجية بشكل يحقق الأهداف المرجوة فإنه لا بد من الربط بين الأرض الرعوية وبين المجتمعات الرعوية أفرادا أو تنظيمات (تعاونيات أو جمعيات أو رابطات) حتى تكون محاور ذات مصداقية تستطيع أن تشارك في اتخاذ القرار وفي أعمال التنمية وإدارة الموارد بشكل مستدام. إذ أن الموارد الرعوية المشاعة بالكامل والمفتوحة لكل الاستخدامات بدون ضوابط كما هو الحال في الكثير من الدول العربية من شأنه الاستمرار في تدهور الموارد الرعوية والحيلولة دون تطبيق أي نظام للإدارة السليمة لهذه الموارد. ويمكن التغلب على ذلك عن طريق تصنيفها حسب إنتاجيتها وحمولتها الرعوية وتقسيمها على أسس ايكولوجية واقتصادية واجتماعية ملائمة حسب خصوصيات كل دولة وكل مجتمع، ومن ثم إيجاد الطريقة الملائمة لإدارتها المستدامة وعلى سبيل المثال ما هو مطبق في عديد من الدول المشابهة للمنطقة العربية من حيث البيئة، مثل الإدارة المحلية لها أو تأجير الأراضي الرعوية أو توزيعها أو خصخصة جزء منها، وذلك بواسطة عقود تضمن حقوق الأطراف وحماية المرعى وتنميته المستدامة.

وهناك حاجة إلى توفير البيانات والمعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية الضرورية التي تبين أهمية الموارد الرعوية لتقديمها لإقناع المسؤولين وصانعي القرار ووزارات المالية بأهمية إعطاء الأولوية للقطاع الرعوي والمجتمعات المرتبطة به في برامج التنمية وتخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ برامج ومشاريع الموارد الرعوية. وتوفر الاتفاقيات البيئية الدولية والصناديق المالية المرتبطة بها فرصا هامة للدول التي تحتاج إلى تمويل خارجي ودعم دولي للحصول على تمويل لبعض مشاريعها والاستفادة منهما.

وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة وجود قطاع تقليدي قائم و متوارث منذ وقتٍ بعيدٍ ، ولكنه أقل إنتاجية وأكثر تأرجحا في وجه التقلبات البيئية و الاقتصادية، وأن معظم الأقطار العربية قد قطعت بعض الأشواط في تحديث القطاع الرعوي ونقل التقنيات الحديثة في مجالات زراعة وإنتاج الأعلاف ومن ثم تغيير نمط الإنتاج الحيواني، وعليه توفر هذه الإستراتيجية إطارا مواتيا لتواجد وتناغم هذين النمطين وصولا إلى الإدارة والتنمية المستدامة المنشودة للموارد الرعوية.

وقد أعدت هذه الاستراتيجية للاسترشاد بها من قبل الدول العربية لإعداد إستراتيجياتها وخطط عملها القطرية. كما تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية مسئولية الدعم الفني لجهود الدول العربية لإعداد وتنفيذ إستراتيجياتها وخططها وتنفيذ البرامج المشتركة لهذه الإستراتيجية. ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها العمل على المستوى الإقليمي والشراكة، والدعم من قبل المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية والدولية المانحة، والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة، ومنها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNenveronment)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (ESCWA)، وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

الباب الرابع: تقييم النتائج و مؤشرات نـجاح تنفيذ الإستراتيجية

ترتكز منهجية تقييم البرامج المندرجة ضمن الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية وآثارها على عددٍ من المعايير والمؤشرات على النحو التالي :

1.4. معايير أداء المشاريع:

وهي مركبة من حيث مدى ملاءمة التدخلات مع ظروف المراعي والمجتمعات الرعوية، وفاعليتها، وكفاءتها، واستدامتها. ويمكن توضيح ذلك بواسطة العناصر التالية:

- **الملاءمة**: وهي مدى تناسق أهداف التدخل الإنمائي مع احتياجات المستفيدين وكذا الاحتياجات القطرية والأولويات المؤسسية وسياسات الشركاء و الجهات الممولة.
- **الفعالية** : وهي مدى تحقيق أهداف التدخل أو مدى توقع تحقيقها.
- **الكفاءة**: وهي مقياس لمدى تحويل الموارد (العلفية أو موارد أخرى) إلى منتجات (لحوم، ألبان، أو غيرها) بطريقة اقتصادية مع مراعاة الاستدامة بالاعتماد على الخبرات، والتقنيات، وترشيد الإدارة، وخلافه.
- **الاستدامة** : وهي استمرار الفوائد الصافية المحققة من التدخل إلى ما بعد مرحلة تدفق التمويل، كما تشمل احتمالات صمود النتائج الفعلية والمتوقعة في وجه المخاطر بعد نهاية المشروع. ويفيد مفهوم الاستدامة أيضا استمرار الموارد الطبيعية الرعوية بشكل خاص، والطبيعية بشكل عام، في الإنتاج لفائدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- **الأثر على مستوى عيش المجتمعات الريفية:**
- وهو يعرف بأنه التغيرات التي تطرأ أو من المتوقع أن تطرأ على حياة سكان الأرياف، بخاصة ذوو الدخل المحدود، سواء كانت إيجابية أم سلبية ومباشرة أم غير مباشرة نتيجة التدخلات الإنمائية، شاملا المجالات التالية:
  - الأثر على الدخل والأرصدة المالية الأسرية وهي عبارة عن وسيلة لتقييم النمو والتطور الاقتصادي للفرد أو للجماعة .
  - الرصيد البشري والاجتماعي والتمكين وهو يشمل تقييم التغيرات التي تطرأ على تمكين الأفراد وجودة المنظمات ومؤسسات القواعد الشعبية والقدرة الفردية والجماعية للفقراء.

2.4. معايير الأداء الأخرى:

- الموارد الطبيعية والبيئة: شاملة تقييم مدى مساهمة البرامج في حماية الموارد الطبيعية والبيئة وإصلاحها واستدامتها.
- المؤسسات والسياسات: ويهدف هذا المعيار إلى تقييم جودة وأداء المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية ذات العلاقة والمسئولة عن النظام الرعوي وعلى المجتمعات الرعوية.

- الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية، حيث ترتبط التغيرات بتوفر الغذاء وإمكانية استقرار سبل الوصول إليه، بينما تقاس الإنتاجية الزراعية بالكمية (الغلة) والجودة.
- التطوير والتوسع في الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والإدارية الداعمة للعمل التنموي، والملائمة للظروف المحلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- تقييم المشاريع والبرامج المنجزة في مجال الموارد الرعوية وتأثيراتها الإيجابية على المردودية الاقتصادية، واستغلال هذه النتائج في ضبط البرامج والمشاريع المستقبلية ذات المردودية العالية.

3.4. مؤشرات تقييم نتائج تنفيذ برامج الإستراتيجية:

يلخص الجدول رقم (2) بعض المؤشرات المقترح تضمينها في وثائق برامج ومشاريع الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية ، لتقييم نتائج التنفيذ وقياس مدى تحقيقها لأهداف الاستراتيجية، علما أن هذه المؤشرات تبقى استرشادية، وأنه يجب إعداد مؤشرات كمية وقابلة للقياس ومفصلة وملائمة لكل مشروع حسب طبيعته ومكوناته.

الجدول رقم (2) المؤشرات المقترحة لتضمينها في وثائق المشاريع والبرامج لتقييم نتائج التنفيذ وتحقيق أهداف الإستراتيجية

أ. المؤشرات المقترح تضمينها في وثائق المشاريع والبرامج لتقييم تحقيق الأهداف الإستراتيجية :

الهدف	المؤشرات المقترحة
1- وقف تدهور الموارد الرعوية:	أ. مساحة المراعي المتدهورة التي تمت حمايتها وتحسينها. (هكتار / سنة) ب. اعتماد السقف الأعلى للحمولة الرعوية للتحقيق التوازن بين الإنتاج الرعوي والثروة الحيوانية. (عدد / وحدة حيوانية / هكتار). ت. استخدام دعم الأعلاف كوسيلة لتحسين الإنتاج وتشجيع التربية المكثفة. ث. إيجاد حلول ملائمة لإشكالية الاستخدام المشاع للأراضي الرعوية (التأجير، التوزيع ، الخصخصة) بما يلائم كل موقع. ج. تحديد وضبط الأراضي الرعوية حسب القوانين الوطنية لمنع التعدي عليها. ح. رفع الوعي العام لدى جميع شرائح المجتمع بأهمية الموارد الرعوية. خ. توفر أجهزة وعدد المراقبين للمراعي. د. توفر بدائل الحطب وتطبيق تقنيات ترشيد استخدام الحطب.
2- التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية	أ. مساحات المراعي التي تم استزراعها عن طريق البذر وغرسها بالشجيرات الرعوية (هكتار / سنة) . ب. المساحات والمواقع التي تم فيها تنفيذ مشاريع حصاد مياه الأمطار،(هكتار / سنة) ج. عدد محطات إكثار بذور النباتات الرعوية ومساحاتها وأنواع البذور والشتلات المنتجة وإنتاجية كل محطة . د. كمية البذور والشتلات التي يتم توزيعها سنويا. (كغم ،طن ، عدد شتلات /سنة) ه. حجم زيادة الاستثمار في قطاع المراعي و التربية الحيوانية(عدد المشاريع/ السنة). و. زيادة نسبة مساهمة القطاع الرعوي من قيمة الإنتاج الزراعي (٪).

الهدف	المؤشرات المقترحة
	ز. نسبة انخفاض استيراد المنتجات قطاع المراعي (٪). ح. تغطية احتياجات السكان من المنتجات الحيوانية بالكميات الكافية وبالأسعار المناسبة (٪). ط. تحسين الغطاء النباتي في المراعي الطبيعية وزيادة طاقتها الإنتاجية (قياسات التغطية والكثافة والتردد وإنتاج المادة العلفية الجافة والحمولة الرعوية). ي. انخفاض كمية الأعلاف المستوردة (٪ ، طن /السنة). ك. زيادة التنوع الحيوي في المراعي التي تمت حمايتها وصيانتها. ل. التحسين الوراثي للسلالات (عدد السلالات المحسنة). م. حماية السلالات المحلية (عدد السلالات المحمية). ن. زيادة الكفاءة الإنتاجية الحيوانية (كميات اللحوم والألبان والمنتجات الأخرى). س. توفر نقاط الماء بالكثافة الكافية والبنية التحتية الرعوية. ع. عدد المشاريع المعدة والمقدمة للتمويل في إطار الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاق باريس لتغير المناخ (عدد / سنة) . ف. توفر آلية لتمويل المشاريع الداخلية والخارجية.
3- تنمية المجتمعات الرعوية وتحسين مستوى عيشها.	أ. عدد الجمعيات أو التعاونيات الرعوية الفعالة . ب. الزيادة في دخل المربين بسبب التحسن في الإنتاجية وانخفاض تكاليف الإنتاج (٪). ج. الزيادة في فرص التوظيف والاستقرار الاجتماعي والأمني في المناطق الريفية . د. توفر الخدمات والرعاية الاجتماعية للمجتمعات الرعوية. ه. مدى مساهمة التعاونيات والجمعيات والشباب والمرأة في العملية التنموية. و. عدد أعضاء الجمعيات والتعاونية الرعوية (عدد). ز. عدد النشاطات والفعاليات التي قامت بها الجمعيات و التعاونية الرعوية . (عدد /سنة). ح. عدد الأنشطة التي شاركت في تنفيذها الجمعيات الرعوية ولها علاقة مباشرة بتنفيذ الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي (عدد / سنة). ط. عدد المواقع التي تم مشاركة المجتمعات المحلية في إعادة تأهيلها (عدد / سنة).

بـ مؤشرات تقييم الأهداف التنفيذية:

الهدف	المؤشرات المقترحة
1- المسح والرصد المستمر وبناء قاعدة المعلومات الخاصة بالموارد الرعوية	أ. توفر مراكز متخصصة بالحصر والرصد للموارد الرعوية وقدرتها على أداء عملها على أكمل وجه (عدد المراكز). ب. عدد وجودة التقارير والدراسات والخرائط الخاصة بوصف وتقييم الموارد الرعوية المنجزة (عدد، ومساحة التغطية للخرائط بالكيلو متر مربع). ت. توفر البيانات عن حالة المراعي والثروة الحيوانية بالكم والكيف الضروريين لإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع. ث. أعداد الفنيين الوطنيين الذين تم تدريبهم على عمليات الحصر والتقييم (عدد / سنة). ج. أعداد وجودة الدراسات الخاصة بوصف وتقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية المتعلقة بالأسس التقليدية في المناطق

الهدف	المؤشرات المقترحة
	الرعوية (عدد). ح. وجود مواقع على شبكة الإنترنت لنشر البيانات الدورية عن الموارد الرعوية (عدد). خ. عدد ما نشر من تقارير ومعلومات عن الموارد الرعوية (عدد / سنة). د. وجود آليات للإنذار المبكر عن المخاطر. ذ. وجود مخزون إستراتيجي لمواجهة الجفاف والكوارث التي يمكن أن تلحق بالموارد الرعوية (عدد العينات المخزنة ببنوك الجينات). ر. وجود آلية لمواجهة الجفاف والكوارث.
2- تطوير المؤسسات والسياسات والتشريعات الرعوية	1. توفر برامج جامعية أكاديمية وتطبيقية لتخرج كوادر وفنيين مختصين في العلوم الرعوية والبيئية. 2. التطوير المؤسسي الذي حدث على جهاز المراعي على المستوى المركزي (الوزارة) والمحلي (الولايات،المحافظات والبلديات) . 3. عدد الكوادر الفنية والإدارية ومستوياتهم وتخصصاتهم الذين تم تعيينهم في جهاز المراعي بالوزارة وفي الولايات ،المحافظات البلديات (عدد / سنة). 4. الموارد والتجهيزات التي وفرت لجهاز المراعي من أجل تنفيذ الإستراتيجية. 5. النصوص القانونية الصادرة في مجال إدارة الموارد الرعوية. 6. مدى الالتزام بتطبيق القوانين ورد ع التعديات والممارسات غير الملائمة. 7. عدد الدورات التدريبية للكوادر والفنيين في المجالات الرعوية المختلفة (عدد / السنة).
3- بناء القدرات في مجال إدارة الموارد الرعوية	1. عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي نظمت لرفع مستوى الكادر الفني العاملين في القطاع الرعوي (عدد / سنة) . 2. عدد المتخرجين من حملة الشهادات في التخصصات ذات الصلة بالرعوية (عدد / سنة). 3. عدد الكوادر المدربة أو المتخرجة المساهمة في الإدارة المستدامة وتنمية وإعادة تأهيل الموارد الرعوية (عدد /سنة) . 4. عدد الدورات التدريبية وعدد المستفيدين (الرعاة والمربين والعاملين في القطاع الرعوي) (عدد /سنة).
4- تطوير البحث والإرشاد الرعوي والبيئي	1. عدد مراكز المؤسسات البحثية المهتمة والعاملة في مجال إدارة الموارد الرعوية (عدد). 2. عدد الباحثين المؤهلين بالمراكز والمؤسسات البحثية الرعوية (عدد) . 3. عدد الاجتماعات التنسيقية بين مؤسسات البحث العملي الوطنية لإعداد خطة البحث العملي (عدد / سنة). 4. عدد الدراسات والأبحاث المنشورة عن الموارد الرعوية (عدد /سنة) . 5. عدد وأنواع الأنشطة التوعوية المتعلقة بالحفاظ على المراعي وتنميتها والتربية الحيوانية (عدد /سنة). 6. عدد البرامج الإذاعية والتلفزيونية والموضوعات الصحفية والندوات والمحاضرات المتعلقة برفع مستوى الوعي البيئي ومدى الالتزام بالتوصيات . 7. توفر الحزم الإرشادية . 8. مدى الاعتماد على وسائل التواصل الحديثة في العمليات الإرشادية والتوعوية.

الباب الخامس: تحليل النتائج والعائد البيئي والاقتصادي والاجتماعي من تنفيذ الإستراتيجية:

تنتج المراعي الطبيعية الأعلاف التي تحول بواسطة الثروة الحيوانية إلى منتجات على شكل لحوم وألبان وصوف وشعر ووبر ومنتجات أخرى. ويعتبر إنتاج الأعلاف الرعوية من أرخص الأعلاف تكلفة من حيث المياه و الطاقة والتكاليف الأخرى. وللمراعي الطبيعية بالوطن العربي فوائد أخرى متنوعة اقتصادية واجتماعية وبيئية، منها التنوع الحيوي الذي يمثل أحد مرتكزات استمرار الحياة على كوكب الأرض وتكيفها مع المستجدات من تغيرات مناخية وكوارث وغيرها. كما أن المراعي الطبيعية توفر الغذاء والمأوى للحياة البرية والنباتات التي يتغذى عليها نحل العسل ،وأيضا تنمو بها الأعشاب الطبية والعطرية، وتستقبل المراعي مياه الأمطار التي تكون مصدر للمياه السطحية ،ويتسرب جزء منها لتغذي المياه الجوفية. وتعتبر السياحة البيئية في الأراضي الرعوية أحد الأنشطة الهامة في العديد من الدول العربية باعتبارها متنفسا ومصدر رزق للأفراد والعائلات.

ومن شأن تطبيق هذه الإستراتيجية الزيادة في إنتاج الأعلاف كما ونوعا وبالتالي التحسن في الدخل وفي مستوى عيش المربين والمجتمعات الرعوية بشكل عام ،وتحسين وضع الأمن الغذائي العربي، وزيادة التنوع الحيوي وتحسن الغطاء النباتي مما سيكون له آثار إيجابية على مساقط المياه ،وتثبيت التربة ،والحد من الانجراف، والحد من العواصف الرملية والترابية، التي تتسبب سنويا في العديد من الأمراض التي تضعف السكان وتخفض إنتاجيتهم، وتتسبب في زيادة نفقات شراء الأدوية والعلاجات، وغيرها من الأضرار الأخرى على مستوى الطرقات والممتلكات العامة والخاصة.

ونظرا لعدم توفر المعلومات والبيانات الكافية للتقدير الكمي للخسائر جراء التدهور وفقدان التنوع الحيوي في المراعي العربية فقد تضمنت مكونات برامج الاستراتيجية مشروعا لدراسة وتقدير كلفة تدهور الأراضي الرعوية الناشئة عن تدني الإنتاجية وتقلص التنوع الحيوي وغير ذلك، وستمكن نتائج هذه الدراسة من التوفر على الأرقام الضرورية لإقناع صانعي القرار بأهمية إعادة تأهيل المراعي وتنميتها المستدامة وبالآثار الايجابية الكبيرة لذلك على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومما لا شك فيه من المتوقع حدوث تحسن كبير في دخل المربين نتيجة للتحسن في الإنتاجية العلفية والتطور المتوقع في أنظمة الإنتاج الحيواني. وتتضمن الإستراتيجية أيضا أنشطة لتطوير وتصنيع المنتجات الحيوانية. وكل هذا يسهم في زيادة وتنويع مصادر دخل الأسر وبالتالي يحسن مستوى معيشتها.

كما سيكون لتنظيم المربين في جمعيات / تعاونيات وتنفيذ عملية الإرشاد والتوعية وإدماجهم وإشراكهم في عملية التنمية وإدارة الموارد الرعوية مردود على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان في المناطق المستهدفة. وسيوفر تحسين المراعي متنزهات طبيعية خضراء جميلة وممتعة، توفر الترفيه وعائدات اقتصادية وسياحية جد هامة ،بالإضافة إلى العائدات الاجتماعية والبيئية.

وسيمكن تنفيذ برامج الإستراتيجية من تحقيق العديد من الأهداف منها على سبيل المثال لا الحصر النتائج التالية:

- الحصول على قاعدة بيانات مكتملة تمكن من تحسين المعارف، وإعداد وتنفيذ الخطط والمشاريع الرعوية.
- تقوية مؤسسات وإدارات المراعي المختلفة لوضع وتنفيذ الخطط التنموية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية.

- توفر آليات الإنذار المبكر ووضع الخطط وإحداث مخزون استراتيجي لمواجهة موجات الجفاف والكوارث.
- وقف التدهور الحاصل في المراعي ،والحصول على نظام بيئي رعوي متماسك ذي إنتاجية عالية وجودة و عائدات اقتصادية جيدة.
- الحد من العواصف الترابية والرملية ،وبالتالي خفض الأمراض والنفقات الدوائية المرتبطة بها.
- تنويع المنتجات المرتبطة بالموارد الرعوية من منتجات نباتية ونباتات طبية وعطرية ومناحل وغيرها، وهو ما من شأنه الزيادة في مصادر الدخل وتنويعها لفائدة المجتمعات الرعوية.
- تحسين وضع الأمن الغذائي والبيئي العربي وخفض الفجوة الغذائية ونفقات استيراد الغذاء.
- دعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني بالمجتمعات الرعوية.
- خلق مجتمع رعوي متماسك و أكثر رفاهية ومتكافل عن طريق تعزيز دور المنظمات المجتمعية .
- ترقية نوعية العيش و الحياة للمجتمعات الرعوية.
- الخروج بحزمة متكاملة و فاعلة من السياسات و القوانين التي من شأنها تحقيق الاستدامة و المحافظة على الموارد والنظام البيئي.
- الحصول على إدارة فاعلة للحفاظ على الأراضي الرعوية وتعزيز حوكمتها.
- الحصول على كوادر مؤهلة و فاعلة عن طريق التدريب والممارسة .
- الحصول على أعلى درجات الكفاءة والمهنية في مجال إدارة نظم الإنتاج الرعوي.
- الحصول على حزم إرشادية فاعلة يمكن تطبيقها في كل البيئات والظروف المشابهة.

الملاحق

ملحق رقم (1): الأوضاع الراهنة للمراعي و المجتمعات الرعوية في الدول العربية

1-1 البيئات الرعوية و الخصائص الإيكولوجية:

من الناحية الإيكولوجية فإن الوطن العربي يقع بأكمله ضمن الأقاليم الجافة وشبه الجافة وإقليم الأبيض المتوسط وبعض أقاليم السافانا المدارية. هذه الأقاليم يشار إليها أحيانا بالإقليم الصحراوي السندي، والإقليم الإيراني الطوراني، وإقليم البحر الأبيض المتوسط، والإقليم السوداني الديكاني.

وتتميز هذه الأقاليم الأربعة بأن لكل منها نصيب من الجفافية (Aridity) مما يجعلها كلها موطنا مناسبا لنشأة و ممارسة الرعي والرعوية (Pastoralism)، باعتبار أن الرعوية نتاج طبيعي لظاهرة الجفافية.

2-1 الخصائص والسمات البيئية للأقاليم النباتية المختلفة في الوطن العربي:

- **الإقليم الجاف (الصحراوي السندي):**

يسود في هذا الإقليم المناخ الصحراوي المتميز بجفافيته العالية، وبتضاريسه المنبسطة، إلا في بعض الهضاب و الوديان و بعض مناطق السبخات. كما أن معدل الهطول السنوي ضعيفا ومتذبذبا وقد لا يتعدى 75 إلى 100 ملم في السنة، مما يجعله مثبطا لنمو معظم أنواع النباتات. وعليه فالنباتات السائدة في هذا الإقليم هي الشجيرات، و الأعشاب الحولية و الموسمية، وعادة تشكل هذه النباتات غطاءً خضريا شحيحا في تردده وإنتاجيته. ويغطي هذا الإقليم أجزاءً شاسعة من الوطن العربي ، تشمل معظم أرجاء دول المغرب العربي ومصر وشمال السودان و وسط الجزيرة العربية.

- **الإقليم شبه الجاف (الإيراني الطوراني):**

يتميز هذا الإقليم بموقعه الوسط بين الإقليم الصحراوي السندي جنوبا، وإقليم البحر الأبيض المتوسط شمالا، ويعتبر نسبيا أقل الأقاليم الأربعة من ناحية المساحة، ويسود في هذا الإقليم مناخا شبه صحراوي خاصة في الأجزاء الجنوبية، حيث يتراوح معدل الهطول السنوي بين 100ـ 200 مم، ثم يتدرج في الأجزاء الشمالية ليبلغ أكثر من 600 مم في العام.

الكساء الخضري في هذا الإقليم تسوده حشائش و شجيرات السهوب و شبه السهوب، وتشكل في مجملها موردا رعويا جيدا لقطعان الأغنام والإبل في كل من سوريا والأردن والعراق والجزائر.

- **إقليم البحر الأبيض المتوسط:**

ويشمل هذا لإقليم المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط في كلٍ من المشرق العربي (سوريا ، لبنان ، فلسطين) و شمال إفريقيا (مصر) والمغرب العربي (ليبيا ، تونس، الجزائر و المغرب). و يتميز هذا الإقليم بمناخه المعتدل، ويتراوح معدل الهطول السنوي بين 100ـ1000 مم.

ونسبة لعوامل التضاريس و أثر البحر واختلاف أنواع الترب فإن هذا الإقليم يتميز بتنوعه الحيوي وثرائه بمجموعات متميزة من النباتات دائمة الخضرة، تغلب على أشكالها الحياتية الأنواع الشجرية. ويمارس

النشاط الرعوي بطريقته التقليدية (الرعوية) بشكل محدود في هذا الإقليم، ويسود فيه مفهوم المزرعة وهو النظام السائد للإنتاج الزراعي والحيواني .

- **إقليم السافانا المدارية:**

يغطي هذا الإقليم أجزاءً شاسعة من السودان و الصومال و موريتانيا، وبعض الأجزاء الجنوبية من الجزيرة العربية (بعض أجزاء اليمن و سلطنة عمان و المملكة العربية السعودية). يتميز المناخ في هذا الإقليم بارتفاع درجة الحرارة طول العام وخلوه من الصقيع، كما يمتاز أيضا بأمطاره الصيفية التي يتراوح متوسطها بين 400 و 750 مم.

المجموعات النباتية في هذا الإقليم تغلب عليها سيادة الحشائش الطويلة (النجيلية)، مصحوبة بغطاء شجري متفرق من الأنواع الشوكية (Acacia). ويتميز إقليم السافانا أيضا بإنتاجيته العالية من أعلاف المراعي الطبيعية، ويعتبر أغنى من الأقاليم الأخرى بثروته الحيوانية من الأبقار والأغنام والإبل والماعز.

3-1 واقع المتغيرات البيئية:

بالنظر إلى واقع المتغيرات البيئية في الأقاليم النباتية المختلفة في الوطن العربي، نجد أنها يمكن أن تصنف إلى متغيرات فيزيائية وإحيائية واجتماعية وثقافية. ولهذه المتغيرات البيئية دلالات ثابتة يجب أخذها عند وضع إستراتيجيات إدارة النظم البيئية (Ecosystems management) في الأقاليم النباتية المختلفة.

ويشير واقع المتغيرات البيئية إلى أن كل الأقاليم النباتية تحمل في تكوينها البيئي عوامل الاستدامة (التوازن) وعوامل التدهور بنسب متفاوتة. فمثلا إقليم السافانا المدارية له نسبة شبه ثابتة من المتغيرات الايجابية والسلبية، وأنه كلما زادت درجة المتغيرات السلبية على المتغيرات الإيجابية في النظام البيئي، كلما تعاظم ميل النظام للتدهور والذي سيشكل مسارا طبيعيا لهذا النظام البيئي على المدى البعيد.

وعليه فإنه يجب دائما، إبراز واقع المتغيرات البيئية في الأقاليم النباتية المختلفة في الوطن العربي، حتى يمكن التعامل معها بالطرق المثلى التي تتلاءم معها لتحقيق التوازن والاستدامة على المدى البعيد.

4-1 مساحات المراعي في الدول العربية:

تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للعام 2017 إلى أن مساحة المراعي الكلية في الوطن العربي بلغت حوالي 434.6 مليون هكتار، هذه المساحات قدر ت بنسبة 32.2٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي (جدول قم 1).

5-1 أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية:

نظرا للتزايد المستمر للطلب على اللحوم الحمراء بازدياد تعداد السكان ، والدعم لقطاع المربين في كثيرٍ من الدول العربية، فقد تزايدت أعداد الثروة الحيوانية، وذلك لمواكبة احتياجات هذه الزيادة، وتشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة 2005 ـ 2016م، إلى الزيادة في تعداد الثروة الحيوانية ،وقد بلغت في العام 2016م نحو (351.7) مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام

والماعز والإبل مع الأخذ بالاعتبار النقص المقدر لهذه الحيوانات من العام 2011م نتيجة لانفصال جنوب السودان (جدول رقم 2).

جدول رقم (1) مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية 2010-2017م (ألف هكتار)

الدولة	مساحة المراعي							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	800	800	800	800	800	800.00	800.00	800.00
الإمارات	305	305	305	305	305	305.00	305.00	305.00
البحرين	0	0	0	0	0	0.00	0.00	0.00
تونس	4839.5	4839.5	4839.5	4839.5	4839.5	4819.97	4767.56	4715.15
الجزائر	32938.3	32942.08	32943.69	32969.44	32965.97	32968.51	32910.65	32500.00
القمر	0	0	0	0	0	0.00	0.00	0.00
جيبوتي	200	200	200	200	200	200.00	200.00	200.00
السعودية	170000	170000	170000	170000	170000	170000	170000	170000.00
السودان	117180	117180	48194.76	68600	68600	68600	68600	68600
سوريا	8212.2	8199.01	8189.67	8189.67	8189.67	8185.67	8185.53	8185.38
الصومال	42000	42000	42000	42000	42000	42000.00	42000.00	42000.00
العراق	32634.5	32634.5	32634.5	32634.5	3384.5	3384.50	3384.50	3384.50
عمان	354	354	354	354	1350	1350	1350	1350.00
فلسطين	161	200	200	200	200	200.00	200.00	200.00
قطر	50	50	50	50	50	50.00	50.00	50.00
الكويت	136.22	136.22	136.22	136.22	136.22	136.22	136.22	136.22
لبنان	16	16	16	16	16	16.00	16.00	16.00
ليبيا	13300	13300	13300	13300	13300	13300.00	13300.00	13300.00
مصر	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
المغرب	24850	24850	24850	24850	24850	24850	24850	62000.00
موريتانيا	39340	39340	39340	39340	13800	13800.00	13800.00	13800.00
اليمن	7000	7000	7000	7000	7000	7000.00	7000.00	7000.00
المجموع	**498316.72**	**498346.31**	**429353.34**	**449784.33**	**395986.86**	**395965.87**	**395855.46**	**434559.25**

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (2) أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة 2005-2016م (ألف رأس)

السنة	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	جمال	الإجمالي
2005	61333.72	4115.50	174620.36	112420.53	15076.54	306232.93
2006	61848.45	4352.10	180238.44	112961.16	15427.26	374827.41
2007	62254.36	4378.75	192262.17	113950.93	15732.18	388578.39
2008	64766.57	4120.08	180358.87	114921.12	15614.74	379781.38
2009	64210.97	4131.01	181078.50	114996.02	15700.60	380117.1
2010	64526.81	4443.10	181685.50	115730.95	15790.55	382176.91
2011	52586.58	4292.51	174139.85	88126.95	17538.18	336684.07
2012	54137.55	4484.51	176910.89	88660.22	16112.61	340305.78
2013	54267.43	4243.70	181319.75	90113.14	16489.14	346433.16

السنة	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	جمال	الإجمالي
2014	54719.15	4288.03	184145.83	91099.35	16563.83	350816.19
2015	54831.07	4019.14	185018.91	91980.73	16546.39	352396.24
2016	55736.01	3645.93	183899.14	91744.63	16686.63	**351712.34**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

1-6 الاحتياجات العلفية:

حسب نتائج الدراسة التي أنجزها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) سنة 2008، قدرت الاحتياجات العلفية على مستوى الوطن العربي بحوالي 280.14 مليون طن من المادة الجافة سنويا، وتبين الدراسة أن هناك نقصا واضحا مقارنة بالاحتياجات من المادة الجافة والطاقة الاستقلابية والبروتين المهضوم، إذ بلغت الفجوة العلفية (العجز) في الدول ما مجموعه 47.3 مليون طن من المادة الجافة و 662.1 مليار ميغاجول من الطاقة الاستقلابية و 5.012 مليون طن من البروتين المهضوم. وبلغت كمية المستوردات لهذه الدول 28.946 مليون طن من المادة الجافة بقيمة قدرها 5.5 مليار دولار أمريكي (أكساد، 2008).

1-7 المصادر العلفية وقيمتها الغذائية بالدول العربية:

تتميز المنطقة العربية بتنوع كبير في المصادر العلفية. وتعتبر المراعي الطبيعية من المصادر العلفية المهمة لما تمثله من مساحة ومورد علفي طبيعي سهل الحصول عليه، وما تحتويه من أشجار وشجيرات علفية تكتسي أهمية كبرى في موسم الجفاف. ومن المصادر العلفية الأخرى في الوطن العربي هناك الأعلاف الخشنة (مخلفات المحاصيل) التي تمثل المصدر الغذائي الهام في بعض الدول، ومخلفات التصنيع الزراعي والأعلاف المروية والأعلاف المركبة والحبوب بخاصة الشعير.

- **المحاصيل العلفية في الدول العربية:**

تشكل المحاصيل العلفية عنصرا علفيا جيدا خاصة في المناطق والأقطار التي تتوفر فيها نسبة أمطار مناسبة ومصادر لمياه الري . البيانات المتاحة لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة 2004-2016م والتقارير القطرية للدول العربية أظهرت تفاوتا في السياسات تجاه زراعة الأعلاف، حيث نجد أن البعض منها في تزايد مستمر للمساحات المزروعة، في حين نجد أن دولا أخرى اتخذت سياسات للحد من انتشار هذه الزراعة بسبب شح الموارد المائية. ومن الملاحظ أن المساحة الإجمالية المزروعة بالأعلاف في الوطن العربي خلال الفترة (2004-2016م) شهدت تراجعا قدر بنحو 10٪ ، حيث انخفضت من 2645.14 ألف هكتار في العام 2004م إلى 2381.54 ألف هكتار عام 2016م (جدول رقم 3).

جدول رقم (3) المساحة المزروعة بالأعلاف المروية في الدول العربية (ألف هكتار)

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	1.80	1.60	5.57	2.11	4.70	4.43	6.58	2.20	4.44	5.96	2.53	2.615	8.86
الأمارات	28.17	32.57	25.24	22.58	29.26	29.26	29.26	29.26	4.53	4.63	4.63	4.63	4.63
البحرين	0.76	0.64	0.59	0.58	0.57	0.57	0.57	0.57	0.57	0.56	0.674	0.67	0.665
تونس	77.00	73.50	73.00	70.80	72.90	75.00	55.80	55.80	55.80	55.00	84.2	54.8	68
الجزائر	341.20	394.80	111.15	401.34	99.44	120.02	121.26	378.49	425.97	364.88	426.78	384.501	454.09
السعودية	168.10	142.70	137.40	137.50	160.81	160.36	122.50	123.80	125.60	126.60	498	126.9	126.9
السودان	97.02	97.02	94.50	95.76	97.02	99.12	101.64	103.74	104.16	106.68	73.5	66.78	68.46
سوريا	50.51	52.55	55.84	59.34	72.62	91.99	68.15	84.92	84.92	83.92	25.382	53.883	20.504
العراق	33.25	58.50	58.25	57.25	59.00	50.00	39.25	41.25	84.50	106.25	405	404	404
عمان	17.74	13.90	14.04	15.81	16.89	16.22	21.80	20.32	18.00	20.38	19.40	30.67	30.63
فلسطين	2.72	7.96	6.72	6.74	2.26	2.26	1.30	1.30	5.17	14.51	14.51	3.39	2.79
قطر	3.25	3.25	2.99	3.47	4.15	4.07	4.83	3.90	5.18	7.09	6.11	6.67	6.67
الكويت	3.17	3.17	3.17	3.17	3.17	3.17	3.17	3.17	3.99	3.80	3.99	3.75	3.75
لبنان	3.03	3.03	3.03	3.03	3.03	3.03	3.03	3.03	3.03	3.02	3.03	3.03	3.03
ليبيا	86.00	86.00	86.00	86.00	86.00	86.00	86.00	86.00	86.00	85.00	86	84	84
مصر	1167.84	1046.83	1073.46	1139.71	1028.55	992.56	994.87	1005.85	924.57	839.75	788.36	774.04	761.13
المغرب	441.70	441.70	441.70	441.70	431.60	427.80	507.60	440.30	424.40	427.40	488.36	420	420
اليمن	121.88	122.80	127.83	147.01	155.76	163.00	166.03	122.75	178.63	158.39	158.39	159	159
الجملة	2645.14	2582.52	2320.48	2693.90	2327.73	2328.86	2333.64	2506.65	2539.46	2413.82	3088.84	2583.32	2627.11

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

8-1 المخلفات الزراعية النباتية والتصنيع الزراعي في الوطن العربي:

تتباين المخلفات الزراعية كما ونوعا بين الأقطار العربية، ويشمل الحصر النوعي للمخلفات الزراعية النباتية: المخلفات الزراعية الحقلية، ومخلفات عمليات الإعداد والتجهيز والتصنيع للمنتجات الزراعية النباتية خلال مختلف المراحل في مسلكها بين المزرعة والمستهلك النهائي. وتتزايد الكميات الناتجة من المخلفات الزراعية والتصنيع الزراعي بمختلف أنواعها زيادة هامة لارتباطها بالتوسع الكبير في العقود الأخيرة في الإنتاج الزراعي .

وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات الزراعية المتوفرة تفتقر إلى التقديرات السنوية للمخلفات على المستوى القطري والقومي. وقد قدرت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن مستويات المخلفات الزراعية للعام 2004م بحوالي 98.7 مليون طن منها 82.2 مليون مخلفات المحاصيل النباتية و16.5 مليون مخلفات التصنيع الغذائي النباتي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2009).

الأعلاف المركزة والأعلاف المركبة :

تعتبر الأعلاف المركزة خاصة الشعير والذرة ومخاليط الأعلاف المركبة مصدرا علفيا هاما في الوطن العربي، وقد شهد استعمال الأعلاف المركبة تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة في عددٍ من الدول العربية وخاصة وأنها توفر أداة أكثر ملائمة للتغذية التكميلية والتربية المكثفة.

9-1 نمط الرعي في المراعي الطبيعية في الدول العربية:

تربى حوالي 80 ٪ من أعداد الماشية في الدول العربية على المراعي الطبيعية عن طريق نمط الترحال أو شبه الترحال من مكان إلى آخر حسب نوعية وكمية المرعى والمياه. كما أن حوالي 19 ٪ من الماشية تربى على نمط مستقر في القرى والمدن، هذا بالإضافة إلى مزارع الألبان والتسمين الحديثة التي انتشرت خلال العقود الأخيرة.

وقد اتسمت أنماط التربية التقليدية غير المستقرة بكثيرٍ من السلبيات أهمها تدني وعدم ثبات مستويات الإنتاج الحيواني خاصة في سنوات الجفاف، هذا بالإضافة إلى عدم الاكتراث إلى تنمية الموارد الرعوية مما تسبب في زيادة التصحر وما صاحبه من كوارث بالنسبة للمجمعات الرعوية. وتعتبر أنظمة ترييح المراعي و الحمى من أهم أنظمة الرعي التي سادت في الوطن العربي من حيث الكفاءة في المحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي وتنميته واستدامة استغلاله.

10-1 الاستغلال والضغوط التي تتعرض لها المراعي العربية:

تتميز الأراضي الرعوية في الوطن العربي بهشاشة توازنها الإيكولوجي بالنظر إلى الإجهاد البيئي الذي تعاني منه، وهي بذلك تتأثر بشكل سلبي بالضغوط الكبيرة التي تتعرض لها من جراء سوء الاستغلال والسلوكيات الخاطئة لمستعمليها، ومن الأنشطة والسلوكيات الخاطئة التي تأثر بشكل سلبي على هذه الموارد وتتسبب في تدهورها وبروز واستمرار مشاكل التعرية والتصحر، نذكر التالي:

- الرعي الجائر بسبب الحمولة الرعوية المفرطة وسوء الإدارة.
- الاحتطاب إما لأغراض التدفئة والطبخ أو الترفيه في الأماكن السياحية والتجارة وصنع الفحم وغيرها.
- التوسع الزراعي والعمراني في أجود الأراضي الرعوية، وهو ما يزيد من الضغوط على المراعي الهزيلة والمتوسطة، وهذا نتيجة غياب خارطة استخدام الأراضي والتخطيط العشوائي وضعف التشريعات ذات الصلة.
- ظاهرة زحف الرمال والأتربة وخاصة في المناطق الهامشية والمهددة بالتصحر.
- غياب أو ضعف التشريعات أو عدم كفايتها وتطبيقها لتنظيم عملية الرعي.

11-1 التشريعات الوطنية في الدول العربية ذات الصلة بالمراعي:

تتفاوت الدول العربية في تشريعات وقوانين المراعي الطبيعية التي من شأنها، التنظيم و الحماية والإدارة والمستدامة. ولكن في مجملها تعتبر قوانين و تشريعات ناعمة (Soft Laws)، وتشير بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى وجود عدد محدود من التشريعات الوطنية المختصة في المراعي الطبيعية في الدول العربية، وغالبية التشريعات مضمنة في قوانين قائمة حول الزراعة والبيئة وغيرها، ولهذا الأمر فقد تنبهت المنظمة العربية للتنمية الزراعية لخطورة وأهمية هذا الموضوع، فقد أصدرت النظام الاسترشادي العربي بشأن الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية، والذي ينص على أهمية تشكيل لجنة وطنية للمراعي في الدولة من شأنها تدعم الجهة المختص (المسؤولة عن إدارة المراعي) لحماية وتنمية المراعي في البلاد، وتتابع المنظمة من خلال منسقي الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية في الدول

العربية لتتمكن كافة الدول العربية من إعداد / أو تطوير تشريعاتها بما يتوافق مع النظام الاسترشادي العربي. ويوضح الجدول رقم (4) مختصر للتشريعات ذات الصلة بالمراعي في الدول العربية.

جدول (4) ملخص الوضع الراهن للتشريعات و القوانين القطرية.

القطر	الحالة الراهنة	ملاحظات
المملكة العربية السعودية	- يوجد قانون خاص بالأراضي الرعوية	-
العراق	- يوجد قانون خاص بالأراضي الرعوية	-
سلطنة عمان	يوجد قانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 8/ 2003 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 12/2005.	جاري مراجعة وتحديث القانون ولائحته التنفيذية.
المملكة الأردنية الهاشمية	تعليمات تحسين أراضي المراعي وتطويرها والمحافظة عليها واستغلالها رقم ز /45 لسنة 2016	صادرة بموجب المادة 36 من قانون الزراعة رقم (13) لعام 2015 وتعديلاته عام 2016.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	لا يوجد تشريع منفصل للمراعي	توجد عدد من التشريعات والقوانين التي تخص المراعي مثل قانون الرعي وقانون تنظيم الصيد وغيرهما.
جمهورية السودان	يوجد تشريع منفصل للمراعي	تمت إجازته عام 2015
دولة فلسطين	لا يوجد تشريع منفصل للمراعي	قرار صادر من مجلس الوزراء بالرقم (381) لسنة 2005 بشأن تنظيم حماية المراعي وتطويرها.
جمهورية مصر العربية	لا يوجد تشريع منفصل للمراعي	لا يوجد قانون مخصص لتنظيم الرعي في الدولة بالرغم من وجود حقوق لاستغلال المراعي الطبيعية في المجتمع البدوي
المملكة المغربية	توجد قوانين خاصة بالمراعي والترحال والمراعي الغابوية	- تم تحديثه بتاريخ 19 مايو 2016.
الجمهورية التونسية	توجد قوانين خاصة بالمراعي والتعاونيات الرعوية (مجاميع التنمية).	ينحصر النشاط الرعوي في الجمعيات التعاونية وتوجد مجلة الغابات.
الجمهورية العربية السورية	توجد قوانين وتشريعات خاصة بالمراعي وإدارة البادية.	- يركز القانون على إدارة وتنمية المحميات الرعوية .
ليبيا ، موريتانيا	لا توجد قوانين خاصة بالمراعي	- هنالك محاولات وتشريعات خاصة

المصدر : تقارير الدول العربية حول الأوضاع الراهنة للمراعي الطبيعية.

12-1 الوضع المؤسسي لإدارة المراعي في الدول العربية:

تتفاوت الدول العربية في أوضاعها المؤسسية فيما يتعلق بإدارة المراعي، فبالرغم من أهمية المراعي في غالبية الدول العربية والخطورة المحدقة نتيجة التدهور في الغطاء النباتي والبيئي وخطر التصحر وزحف الرمال وانتشار ظاهرة العواصف الترابية، فلا تزال هنالك بعض الدول لا توجد في هياكلها المؤسسية إدارات مخصصة للمراعي ،ونجد تبعية المراعي إلى مركز البحوث الزراعية في بعض الدول وإلى وحدة الإرشاد أو مديريات الزراعة في المناطق والأقاليم في دول أخرى. كما تتفاوت الدول العربية في عدد الكوادر الفنية العاملة في قطاع المراعي، وبشكل عام تعاني غالبية الدول العربية من نقص الكوادر الفنية وضعف قدراتها. ونورد في الجدول رقم (5) مختصرا للوضع المؤسسي لإدارة المراعي والهياكل الإدارية ومهامها في الدول العربية.

الجدول رقم (5) ملخص للوضع المؤسسي لإدارة المراعي في الدول العربية

القطر	الوضع المؤسسي	ملاحظات
المملكة العربية السعودية	إدارة المراعي و الغابات	ـ وزارة البيئة و المياه والزراعة
العراق	الإدارة العامة للمراعي والعلف	وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي
سلطنة عمان	دائرة الموارد الرعوية وتتبع المديرية العامة للثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية	ضمن الهيكل الإداري لكل المديريات العامة والإدارات بجميع المحافظات.
المملكة الأردنية	مديرية المراعي	تضم المديرية ثلاثة أقسام
الجمهورية الجزائرية	المندوبية السامية / وزارة الزراعة	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
جمهورية السودان	الإدارة العامة للمراعي والعلف	وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي
دولة فلسطين	الإدارة العامة للغابات والمراعي.	وكيل مساعد
دولة قطر	لا يوجد قسم بعينه	تتولى المراعي في البلاد وزارة البيئة
جمهورية مصر العربية	لا توجد هيئة أو مؤسسة مستقلة للمراعي	تشرف عليها مديريات الزراعة
المملكة المغربية	مصلحة تخطيط وتتبع إعدادات المراعي	وزارة الفلاحة و الصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
الجمهورية التونسية	ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى وديوان تنمية الغابات والمراعي والإدارة العامة للغابات	تابعة لوزارة الفلاحة
الجمهورية العربية السورية	الهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
ليبيا و موريتانيا	إدارة المراعي	وكيل وزارة الثروة الحيوانية

13-1 الخلاصة :

يظهر جليا من هذا الاستعراض السريع للوضع الراهن أهمية الموارد الرعوية العربية وتنوعها وأهمية القدرة الكامنة فيها، والتي من شأنها الحصول على العديد من المنتجات الرعوية المختلفة ،ومن ثم تحسين وضع الأمن الغذائي والبيئي في الوطن العربي، وكذا تحسين ظروف عيش المجتمعات الرعوية بشكل خاص والمجتمعات العربية بشكل عام. كما اتضح أن المراعي العربية ترزح تحت وطأة سوء الاستغلال ،مما أدى إلى تدهورها واتساع ظاهرة التصحر والتدني في مستوى عيش المجتمعات الرعوية . وقد ساهم في هذا التدهور ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي في الدول العربية والعجز الحاصل في الكادر المتخصص سواء من حيث العدد أو الكفاءة. ويعاني القطاع الرعوي أيضا من نقص في مستوى التنسيق على المستوى القطري والقومي في الوطن العربي.

ولذلك كان لابد من وضع إستراتيجية لتجاوز هذه التحديات، ووضع أسس تحقيق إدارة وتنمية واستدامة الموارد والمجتمعات الرعوية في الوطن العربي،وتدعيم العمل العربي المشترك في هذا الميدان. والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومن خلال الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية، ومع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة تلعب دورا هاما في هذا التنسيق.

ملحق رقم (2) : تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات

من خلال دراسة الوضع الراهن للمراعي الطبيعية في الدول العربية تبين وجود العديد من نقاط القوة والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة للمراعي وتمكينها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما برزت عدة نقاط ضعف وتهديدات تواجه تبني تنفيذ إستراتيجية تنمية المراعي ،وجب على المختصين والمسؤولين مراعاتها ومراجعتها على الدوام خلال تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية لتفادي الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

سمح التحليل الرباعي العربي لنقاط "القوة والضعف والفرص والتهديدات" SWOT ANALYSIS الذي قام به الخبراء في بعض الدول العربية ، بتحديد نقاط القوة و الفرص المتاحة لتحقيق تنمية رعوية وإدارة مستدامة ،ونقاط الضعف ، و التهديدات التي تواجه الإدارة المستدامة للموارد و المجتمعات الرعوية على النحو التالي :

1-2 نقاط القوة:

وتتمثل فيما يلي :

من ناحية الموارد الطبيعية:

- التنوع الهام في البيئات والمناخ في المراعي الطبيعية في الدول العربية نتج عنه وجود تنوع حيوي نباتي رعوي جيد بمختلف البيئات ،وبما يزخر بثروة جينية هائلة.
- اتساع مساحة المراعي الطبيعية وتنوع إنتاجها القابل للاستغلال والتثمين.
- أهمية الثروة الحيوانية وتنوعها وتكيفها مع النظم الجفافية والطاقات الإنتاجية الكامنة فيها.

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

- يعتبر نشاط تربية الماشية مصدر دخل رئيسي للمجتمعات الرعوية ولشرائح أخرى كبيرة من المجتمع بالوطن العربي، لذا وجب تطوير وتحسين المراعي وإدارتها بطريقة مستدامة.
- توفر الموارد الرعوية فرص عمل كبيرة للمجتمعات الرعوية.
- كثرة الطلب على اللحوم الحمراء و بأسعار مجزية للثروة الحيوانية خاصة في المناسبات والأعياد الدينية، هذا ما يدعم رفع الإنتاج و يؤثر إيجابا على دخل مربي المواشي.
- الدعم المستمر من الدول للإنتاج الحيواني والزراعي من خلال البرامج التنموية المندرجة ضمن استراتيجيات مكافحة التصحر والتنمية الزراعية المستدامة، وهذا من اجل تحقيق الأمن الغذائي واستقرار المجتمعات الريفية.
- وجود سوق محلي وإقليمي واسع للماشية قادرة على استيعاب الإنتاج.

من الناحية السياسية والمؤسساتية :

- توفر الإرادة السياسية العربية لتطوير القطاع الزراعي بما فيه المراعي والثروة الحيوانية من أجل التخفيض من حدة الفقر ،وتحقيق الأمن الغذائي القومي، والتكامل العربي.
- وجود مبادرات لإنشاء جمعيات تعاونية تهتم بمشاكل المناطق الرعوية يمكن تفعيلها وتطويرها في المجال الرعوي .
- وجود بعض المؤسسات الإدارية والتقنية والعلمية المكلفة بإدارة الموارد الرعوية قادرة على التكفل بتنفيذ البرامج التنموية.
- وجود منظمات وهيئات إقليمية ودولية قادرة على تقديم الدعم الفني، والتكفل بالتدريب والتنسيق بين الدول و الأقاليم .

- إحداث الشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مما يعزز العمل القومي العربي في تنمية الموارد والمجتمعات الرعوية.

2.2. نقاط الضعف :

من جانب الموارد الرعوية و الطبيعية :

- مشاعة المراعي والرعي المفتوح يسرعان من وتيرة سوء استغلالها وبالتالي تدهورها، ويعقد عملية التنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية.
- امتداد وتكرار فترات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية ساعدت على تدهور المراعي ،و تفاقم ظاهرة التصحر ،مما أدى إلى تقلص التنوع الحيوي للأنواع النباتية المستوطنة ذات القيمة الجيدة ،وفقدان السلالات الحيوانية الأصلية المتأقلمة مع الظروف البيئية .
- اتساع مساحة أراضي المراعي المتدهورة مما يجعل حجم العمل كبيرا جدا ويتطلب إمكانات مؤسسية وبشرية ومادية كبيرة حتى تتمكن الجهات ذات العلاقة من تحقيق إدارة وتنمية مستدامة للموارد الرعوية.
- عدم توفر خرائط دقيقة تخص القطاع الرعوي خاصة تلك المتعلقة بإنتاجية المراعي ونظم الاستغلال ونمط معيشة السكان، ونقص المعارف بالأنظمة البيئية للمراعي الطبيعية وضعف المعلومات والإحصائيات.
- لا يوجد حصر وتصنيف دقيق وشامل لأصحاب الثروة الحيوانية الرعوية، وأعداد تلك الحيوانات وأنواعها، ومسارات الرعي التقليدية التي كانت تسلكها القطعان، ومواسم الرعي في المناطق الرعوية إن وجدت.
- الاستغلال غير العقلاني للمراعي الطبيعية :ارتفاع نسبة النمو السكاني في الدول العربية أدى إلى زيادة المتطلبات الغذائية للسكان و إلى ارتفاع أعداد رؤوس الماشية، وبالتالي ممارسة الرعي بحمولة رعوية كبيرة مع الاعتماد على الرعي المشاع الذي يتميز بحرية حركة القطعان والرعي دون قيد أو مراقبة ، بالإضافة إلى كون بعض المربين يعتبرون أن حجم القطيع الذي يملكه مقياس للثروة مما يزيد الضغط على المراعي الطبيعية ،واختلال التوازن البيئي في المراعي.
- توسع الأنشطة الزراعية وخاصة زراعة الحبوب على حساب مساحات المراعي الطبيعية أدى تقلص المساحات ،و خلق معوقات لممارسة الرعي.
- شح الموارد المائية العذبة مما يصعب توجيه استخدامها لمشاريع تنمية المراعي المتدهورة على حساب المشاريع السكنية والزراعية الأخرى.

من الجانب الاقتصادي والاجتماعي:

- انخفاض كفاءة الإنتاج الحيواني الرعوي لعدم إتباع نظم رعي ونظم تربية وإنتاج مناسبة.
- مسار تسويق غير ملائم ناتج عن تحكم الوسطاء في أسواق الماشية و عدم تنظيم المربين ،ونقص وسائل التخزين ، ونقص المعرفة لمسارات التسويق.
- عدم وجود نظام للتعريف بالمنتجات الرعوية و مصادر إنتاجها،وهو راجع إلى عدم التعريف بالمربين، و عدم توفر نظام لتحديد المواشي،و كذلك إلى غياب نظام لتحديد مصدر المنتوجات الحيوانية.
- عدم التنوع في الإنتاج بالاعتماد على نشاط واحد نظرا للاستغلال الحصري الذي لا يشجع على التنوع ، و عدم تثمين جميع خدمات الأنظمة البيئية وذلك راجع إلى نقص في معرفة قيمتها.

- قلة الاستفادة من المنتجات الثانوية للقطاع الرعوي التقليدي مثل: منتجات الصوف و الجلود والحليب، وهذا راجع إلى ضعف تأثير التصنيع الزراعي للمنتجات الحيوانية التقليدية وعدم قدرتها على زيادة القيمة المضافة للإنتاج الحيواني التقليدي بدرجة كافية.
- ارتباط النشاط الرعوي بالموارد والمؤثرات الخارجية وخاصة الأعلاف المدعمة من طرف الدولة دون الاهتمام باستدامة المراعي.
- عدم وجود سياسة وطنية واضحة المعالم والرؤى لإنتاج البذور الرعوية والعلفية مبنية على أساس المساحات الرعوية التي يمكن تأهيلها سنويا وطبيعة البذور المناسبة لها.
- عدم وجود إستراتيجيات خاصة بتطوير القطاع.

من الجانب المؤسسي:

- ضعف في الجهاز الإداري للمؤسسات المركزية والمحلية المتكفلة بإدارة الموارد الرعوية والمجتمعات الرعوية.
- نقص شديد في الكادر الفني المتخصص في إدارة وتنمية وتطوير والمحافظة على المراعي سواء على مستوى المؤسسات المركزية أو المحلية في المناطق الرعوية .
- نقص التنسيق بين المؤسسات و الهيئات ذات الصلة.
- ضعف التمويل للبرامج الخاصة بحماية المراعي وصيانتها وتنميتها مقارنة باتساع المساحات الرعوية.
- إتباع الدول سياسة دعم الأعلاف بصفة عامة والشعير بصفة خاصة ،وذلك للمحافظة على الثروة الحيوانية دون ربطه بالإدارة المستدامة للموارد الرعوية .
- عدم وجود إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي الطبيعية على المدى المتوسط والبعيد في العديد من الدول.
- صغر حجم المساحات الرعوية التي تمت حمايتها وتهيئتها بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للمراعي، وفشل بعض المشاريع المطبقة سالفا.
- ضعف المنظومة القانونية المتعلقة بالموارد الرعوية ،والتي تضمن الإدارة المستدامة لها ، وخاصة تلك التي تتكفل بالطابع العقاري لأراضي المراعي وحقوق وواجبات المستغلين .
- عدم وجود تطبيق فعال للأنظمة واللوائح من أجل منع الممارسات الخاطئة وردع المخالفين ،وخاصة فيما يتعلق بالحرث و الاحتطاب والرعي الجائر والتنزه ،وذلك راجع إلى عدم وجود جهاز تنفيذي خاص " شرطة رعوية" .
- ضعف مشاركة السكان المحليين في مشاريع التنمية الرعوية ، وذلك راجع إلى عدم إشراكهم في إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية المجسدة على المراعي الطبيعية ،خاصة تلك المتعلقة بحماية وصيانة وتأهيل أراضي المراعي وإدارتها بطريقة مُستدامة.
- تدني الوعي البيئي لدى المجتمعات المحلية بسبب عدم وجود برنامج متكامل للتوعية بأهمية المراعي من جميع جوانبها البيئية، والاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف في تنظيم مستغلي المراعي والمجتمعات الرعوية.
- ضعف مستوى التصرف والحوكمة في القطاع.
- ضعف البرمجة المندمجة مع التقيد بالبرامج القطاعية.

إشكالية البحث والإرشاد و إدماج الشباب والمرأة:

- برامج إلا رشاد والتوعية غير كافية.

- ضعف في التحكم بتقنيات الإرشاد والتدريب.
- ارتفاع معدل عمر المربين و عزوف أبنائهم عن تربية الثروة الحيوانية، هذا ما شجع على هجرة شريحة كبيرة من السكان إلى المدن أو التجمعات الحضرية طلبا للخدمات الضرورية مثل: التعليم والصحة أو البحث عن العمل.
- نقص الهياكل القاعدية والخدمات الأساسية على مستوى البادية والمناطق النائية.
- نقص الاهتمام بالبحوث التخصصية والنوعية في مجالات المراعي والدراسات الخاصة بها.

تحليل البيئة الخارجية:

3.2. الفرص المتاحة:

تتوفر الموارد الرعوية على عدة فرص أهمها :

- توفر الطلب على المنتجات الحيوانية بأسعار مناسبة على المستوى المحلي والإقليمي يشجع على الاستمرار في النشاط و المحافظة على المراعي الطبيعية.
- توفر موارد مالية هامة في إطار تطبيق اتفاق باريس للتكيف مع التغير والمناخي وتلك المرتبطة بالاتفاقيات البيئية الأخرى المتعلقة بمكافحة التصحر والتغيرات المناخية والحفاظ على التنوع البيولوجي التي تعتبر كل الدول العربية أطرافا فيها.
- الدور الإيجابي الذي تلعبه المراعي الطبيعية في مكافحة التصحر والتغيرات المناخية والحفاظ على التنوع البيولوجي على المستوى الإقليمي والدولي.
- الدور الايجابي لتحسين المراعي في الحد من العواصف الرملية والترابية وزحف الرمال التي تسبب خسائر فادحة مادية وتؤثر على صحة الإنسان والحيوان.

4.2. التهديدات:

تتعرض الموارد والمجتمعات الرعوية إلى عدة تهديدات نذكر منها :

- استمرار فترات الجفاف والظروف البيئية غير المواتية يشكل عائقا في سبيل تنمية الموارد والمجتمعات الرعوية.
- الحروب الداخلية والنزاعات القبلية وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية ،مما يؤثر سلبا على المراعي والمجتمعات الرعوية.
- منافسة سوق الأعلاف المزروعة والعلائق المركزة على المستوى الدولي، مما يضعف برامج تنمية المراعي الطبيعية من حيث الجدوى الاقتصادية.
- الأزمات الاقتصادية ونقص الدعم الخارجي الموجه لمشاريع تنمية المراعي.

ملحق رقم (3) مواءمة الإستراتيجية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وغاياتها

تتوافق الاستراتيجية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2015 ـ 2030) وغاياتها وتسهم في دعم الجهود الرامية لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف 1 ـ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان :

الغاية رقم (1ـ 5) : بناء قدرات الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

الهدف 2 ـ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الغاية رقم (2ـ3) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصليين والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية ،وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة ،وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.

الغاية رقم (2ـ4) ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد في الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

الغاية رقم (2ـ5)الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020.

الهدف 12 ـ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

الغاية رقم (12ـ2)تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.

الهدف 13 ـ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره:

الغاية رقم (13ـ1) تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.

الهدف 15 ـ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الغاية رقم (15ـ1) ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020.

الغاية رقم (15ـ3) مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030.

الغاية رقم (15ـ4) ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

الغاية رقم (15ـ6) تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا.

الغاية رقم (15ـ7) اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.

الغاية رقم (15ـ8) اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حدٍ كبيرٍ، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020.

الغاية رقم (15ـ9) إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020.

- **التوافق مع الإستراتيجيات والبرامج والخطط العربية ذات الصلة التي أقرتها القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة، ومنها إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005ـ2025م)، وإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية، والخطة العربية للتغير المناخي، ومخطط التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وغيرها.**

المراجـــع المستخدمة:

1- الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى .(1993). حلقة عمل صيانة وتنمية المراعي في الوطن العربي ودورها في مكافحة التصحر بالمراعي الطبيعية في الوطن العربي وعلاقتها بالأقاليم النباتية الجغرافية.

2- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). 2008. الموازنة العلفية للدول العربية. أكساد، دمشق.

3- العسيري عبدو والمصطفى ضرفاوي . 2011. حالة المراعي الطبيعية بالمملكة العربية السعودية وجهود وزارة الزراعة لتطويرها. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم. السودان (أعداد متفرقة).

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2015،الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين للشبكة العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم/ السودان.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2015، ورشة العمل القومية حول الإرشاد في المجتمعات الرعوية في الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم/ السودان.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006، الأنواع النباتية الواعدة لإعادة تأهيل المراعي في الدول العربية الخرطوم / السودان.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2005، الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005 ـ 2025م).

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2006) ، دراسة حول النباتات الرعوية الواعدة في الوطن العربي ، الخرطوم /جمهورية السودان.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2002، اجتماع خبراء حول تطوير وتنسيق النظم والتشريعات الخاصة بحماية المراعي والغابات في ضوء الاتفاقيات والمتغيرات الإقليمية والدولية(النتائج والتوصيات) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم/ السودان.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2002، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم/ السودان.

12- وزارة الزراعة 2015 مسودة الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي وزارة الزراعة، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

13-Al-Shorbagy, M.A. (1983) . The phytogeographical regions and rangelands in the Arab world. In Fifth Training Course on Rangeland Development in Arid and Semi-Arid Zones of the Arab. ACSAD publication (Arabic). Damascus, 1983.

14- ANZECC and ARMCANZ. 1999. Managing Australia's Rangelands: National Principles And Guidelines For Rangeland Management. 46 p. Commonwealth of Australia, ISBN 0 642 54626 6. Web site: www. affa.gov.au/ARMCANZ.

15- Darfaoui El M. 1995. Evolution of pastoral systems in the Moroccan Pre-Sahara, p. 59-69. In: The Proceeding of the 1995 International Rangeland Symposium. Soc. Range Manage. Denver, Colorado

16- FAO. 2009. Review of evidence on drylands pastoral systems and climate change: Implications and opportunities for mitigation and adaptation. Edited by. Neely C., Bunning S. and Wilkes A. Land and Water Discussion. Paper 8. FAO, Rome.

17- FAO. 2009. Guidelines for good forestry and range practices in arid and semi-arid zones of the Near East. Cairo, FAO Regional Office for the Near East.

18- FAO. 2007. Report of the Expert Consultation on Range Monitoring Including Under Forest Systems In The Near East.

19- FAO, 2001. Pastoralism in the New Millennium. Animal Production and Health Paper No. 150, UN Food and Agriculture Organization, Rome. http://www.fao.org/DOCREP/005/y2647e/y2647e00.htm

20- FIDA .2011: Gestion des ressources naturelleset de l'environnement Politique : Renforcer la capacité d'adaptation des moyens d'existence par une utilisation durable des actifs naturels 48p edt Quintily, Rome, Italie,

21- Hedi Hadri and Mustapha Guellouz. 2011. Forests and Rangelands in the Near East Region. 111 p. FAO. Office of the Near East, Cairo, Egypt

22- LPP. LIFE Network, IUCN-WISP and FAO, 2010. Adding Value to Livestock Diversity – marketing to promote local breeds and improve livelihoods. FAO Animal Production and Health Paper.No. 168. Rome. http://cmsdata.iucn.org/downloads/niche_marketing_publication.pdf

23- MOA, DRBD. 2014. Updated Rangeland Strategy for Jordan. Ministry of Agriculture Directorate of Rangelands and Badia Development Amman, Jordan.

24- Suliman MM. 1985. Rangelands Resources in Arab Countries. A perspective: Experts Consultation on Rangelands Rehabilitation and Development in the Near East, AOAD/ FAO, Rome.

25- TOUTAIN, B. (2001). Le risque en pastoralisme : quelques considérations pour orienter les actions de développement. In Elevage et gestion de parcours au Sahel, implications pour le développement (pp. 257–264).

فريق إعداد الإستراتيجية:

أ ـ فريق الإعداد:

- الدكتور/ المصطفى ضرفاوي ـ المملكة المغربية.
- الدكتور / مصطفى سليمان ـ جمهورية السودان.
- الدكتور / لخضر البروري ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الدكتور/ الحاج عطية الحبيب ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- الدكتور/ خليل عبد الحميد أبو عفيفة ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ب ـ فريق المراجعة والتنقيح :

- المستشار / عبده بن قاسم الشريف ـ المملكة العربية السعودية.
- الدكتور/ المصطفى ضرفاوي ـ المملكة المغربية.
- الدكتور / سوسن خير السيد عبد الرحيم ـ جمهورية السودان.
- الدكتور / أحمد حسين خريشي ـ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الأستاذ / أحمد سالم ولد أحمد ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- الدكتور / خليل عبد الحميد أبو عفيفة ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.